المبحث الأول

مشكل العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية

المبحث الأول

مشكل العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية

١/ ٠ الفاتحة

هذا البحث محاولة لدراسة مشكل العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية. وصياغة العنوان على هذا النحو أريد بها استيقاظ النظر إلى أمور:

أولها : إيثارنا مصطلح **«الأسلوبيات اللسانية»** مقابلاً للمصطلح الإنجليزي linguistic stylistics، واستبدالنا إيّاه بمصطلحين شائعين على اختلاف في الدرجة بينهما؛ هما **«علم الأسلوب»** و**«الأسلوبية»**. أما إيثارنا إيّاه على الأول؛ فلأنه أخصر وأطوع في التصريف، وأما وجه إيثاره على الثاني؛ فلأنه جاء على سُنَّة السلف في سَكِّ المصطلحات الشبيهة كالرياضيات والطبيعيات، ولأنه يتّسق بهذا المبنى مع مصطلح **«اللسانيات»** و **«الصوتيات»** وغيرهما من المصطلحات ذوات العلاقة بما نحن صدده. أما قيد **«اللسانية»** فقد أريد بإيراده تأكيد المنطلق اللساني في البحث؛ إذ هو معالجة لسانية بالأصالة للعلاقة بين البلاغة العربية وهذا الفرع بخصوصه من فروع الدراسة اللسانية المعاصرة.

ثانيها : أن البحث إنما يعالج مشكلاً عربيًا، منه المنطلق وإليه المآب، وفي هذا ما يكفكف الرغبة الجموح في سياحة مرهقة بلا ثمرة ترجى في

أحراش النظريات والتصورات التي هي إفراز طبيعي لثقافات بعينها، في سياقات تاريخية بعينها. وأرى أَنَّ علينا، حين نرهف آذاننا لتسمع أصوات العصر، أن نجعل عيوننا وعقولنا على مشكلاتنا؛ إذ لا قيمة عندنا لفكرة تستفاد من ثقافة أخرى، إلا بقدر ما تلبي حاجة، أو تحل مشكلاً، أو تضيء سبيلاً.

ثالثها : أن إقامة تصور للعلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات أمر لا يُسلِم نفسه في يسر وإسماح لباحث؛ وذلك أن «**البلاغة**» علم ذو أرومة عريقة في العربية، كانت نشأته تلبية لحاجة ملحة، وتوجه أصيل في الثقافة العربية الإسلامية. وقد ظلت «**البلاغة**» في أطوارها المختلفة وفية للغاية التي انتدبت لتحقيقها، حتى حين فتحت أبواب الثقافة الإسلامية للإفادة من علوم الأوائل، ولم تفتقد هذه الثقافة يوماً معيارها الضابط لجميع توجهاتها، والحاكم على جميع اختياراتها فيما تأخذ وما تدع. أما «**الأسلوبيات**» فلا تزال باتجاهاتها وتصوراتها ذات الصلة الوثيقة باللسانيات الحديثة غريبة وافدة علينا، وما زال أهلها والمقتنعون بجدواها يبحثون لها عن دور تقوم به في إعادة صياغة النظرة العربية المعاصرة إلى دراسة النص الأدبي، ومن هنا تأتي الصعوبة في صياغة العلاقة بين علم رسا ورسخ، وآخر لا يزال يتلمس طريقه إلى ثقافتنا غريباً حذراً.

ونطرح بين يدي هذه المحاولة الأسئلة الآتية:

(١) أي اتجاهات الدرس البلاغي هو المُعْنىٰ هنا؟ وما علة اصطفائه دون غيره ليكون طرفاً في ميزان العلاقة التي يراد تحريرها؟

(٢) إلى أي مدى كان الاتجاه المختار مرضيًا من البلاغيين المحدثين؟ وما مَلاحِظهم عليه؟ وما التقويم الذي نحسبه عادلاً لهذه الملاحظ؟

(٣) ما حظ الصيغ التي طرحها بعض المحدثين لتجديد البلاغة من التوفيق؟ وما مكانها في مجال تحرير العلاقة بين **«البلاغة العربية»** و **«الأسلوبيات اللسانية»**؟

(٤) هل ثمة مباينة منهجية قائمة بين طرفي العلاقة؟ وما مسوغات هذا الرأي إنْ كان صحيحاً؟ وما عسانا نقول إذا أردنا أن نقوّم البلاغة العربية تقويماً لسانياً؟ وما ملامح التصور المقترح للعلاقة بين العلمين؟

هذه هي الأسئلة الأساسية التي نعالجها في هذا البحث، ومنها يستمد خطته وتبويبه. ولا ريب أن تقديم جوابات شافية عن هذه المسائل أمر ندرك صعوبته، وتوعر السبل المؤدية إليه. بَيْدَ أن شرف المطلب يحفز إلى المحاولة، وحسبنا نبل القصد وإخلاص الجهد والعمل، ولعلنا نصل بالفحص عن أمر هذا المشكل إلى كلمة سواء.

٢/ ٠ اتجاهات البحث البلاغي

تختلف الدراسات التي عالجت تاريخ البلاغة اختلافاً كبيراً فيما سلكته من طرق لتصنيف اتجاهاتها وتقويمها، وما أطلقته عليها من ألقاب؛ فآثر بعضها السلامة حين جعل القرون أساس التقسيم[١]. وأما **شوقي ضيف** فتحدث عن نشأة البلاغة، وجعل الجاحظ خاتم عصر النشأة، لتبدأ بعده **«دراسات منهجية»** صنّفها إلى دراسات لبعض المتفلسفة، وأخرى لبعض المتكلمين، وثالثة لبعض المتأدبين. ثم اختفى التقسيم على أساس الزمان، والتقسيم على أساس الاتجاهات، ليظهر تقسيم آخر على أساس تقويمي، فتحدث عن

«**ازدهار البلاغة العربية**»، وجعل من عبدالقاهر والزمخشري عَلَمَيْن على هذه المرحلة، ثم أتى عنده عصر سماه «**عصر التقعيد والجمود**» وجعل من أعلامه الفخر الرازي في «**نهاية الإيجاز**»، والسكاكي في «**مفتاح العلوم**» وتلخيصات الخطيب وشرحه. ثم وضع تحت عنوان «**دراسات جانبية**» كتباً سمّاها بهذا الاسم؛ لأن أصحابها «**إما انحرفوا عن طريق السكاكي، أو ساروا فيها دون ترسمها ترسما دقيقاً، وقد يترسمونها، ولكن كتابتهم فيها لا تعدو تلخيصات لعبدالقاهر والزمخشري**»[٢]، وجعل أهم هذه المصنّفات «**المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**» لضياء الدين بن الأثير (٦٣٧هـ).

ولعلَّ أجمع تقسيم وأخصره لاتجاهات البلاغة العربية ما ذهب إليه **أمين الخولي** من تقسيمها إلى مدرستين: سمّى أولاهما «**المدرسة الكلامية**» (أو «**المدرسة الفلسفية الكلامية**»، أو «**المدرسة العلمية**»، حين يذكرها في معرض مقابلتها «**بالمدرسة الفنية**»)[٣].

> وهي عنده تتميز «**بالتحديد اللفظي والروح الجدلية، والعناية بالتعريف الصحيح، والحرص على القاعدة المحددة، مع الإقلال من الشواهد، والاعتماد على المقاييس الفلسفية من خلقيات وطبيعيات ونحوها، وعلى القواعد المنطقية في الحكم بحسن الكلام وجودته، أو بقبحه ورداءته**»[٤].

أما الأخرى فسمّاها «**المدرسة الأدبية**» (**أو المدرسة الفنية**)، وجعل من سماتها المائزة «**الإكثار المسرف من الشواهد الأدبية نثراً وشعراً، مع الإقلال من التعاريف والقواعد والأقسام، والاعتماد في التقويم الأدبي على الذوق الفني وحاسة الجمال، أكثر من الاعتماد على الفلسفيات المختلفة والمنطقيات**»[٥].

وقد اهتدى الخولي إلى هذا التقسيم، منطلقاً من المبحثين اللَّذين توزعت جهود البلاغيين؛ وهما مبحث **«الإعجاز القرآني»** خاصة، ومبحث **«الأدب»** عامة، فربط بين المدرسة الكلامية الفلسفية في الأعم الغالب والبحث في الإعجاز، وبين المدرسة الفنية والبحث في بلاغة الأدب شعره ونثره. وكان لتقسيمه هذا صدى فيما تلاه من دراسات، إذ أقيمت كتب كاملة على أساس منه[٦]. ويرى الخولي أن المدرستين تسايرتا **«على اختلاف في السعة والرواج، إلى أن غلبت المدرسة الكلامية أخيراً، وكوّنت الصورة التي وصل لنا بها أَزوجُ ما يدرس ويعرف من المؤلفات البلاغية، فاحتكمت في تحديد مجال البحث البلاغي باعتبارات منطقية»**. ويبني الخولي على أساس من هذا التقسيم رؤيته الخاصة لما كانت عليه البلاغة العربية، ويضع صيغته الهادفة إلى تحقيق ما ينبغي أن تكون عليه البلاغة في مستقبلها، وهو ما سنعرض لتقويمه في موضعه من هذا البحث.

وقد ذهب الخولي إلى تعذُّر التصنيف الحاسم للبلاغيين وللنتاج البلاغي إلى اتجاهات صارمة، وهذا حق لا مرية فيه، بيْد أنّه لا يمنعنا من إضافة تصور نراه أجمع للصورة وأدنى للصواب، ونتّجه بهذا التصوّر إلى استظهار ملامح مائزة لاتجاهات ثلاثة في البحث البلاغي:

أولها : **اتجاه أصولي**: ينزع إلى معالجة القوانين العامة لظاهرة الأدب، وبيان أصولها الفلسفية والنفسية. وقد كان لهذا الاتجاه بدايات بعيدة، ولكن قسماته ازدادت وضوحاً لدى **«قدامة بن جعفر»** (٣٣٧هـ) في **«نقد الشعر»**، وعند **«ابن وهب»** في **«البرهان»**، و**«القاضي عبدالجبار»** (٤٠٥هـ) في الجزء الذي أفرده لمبحث الإعجاز من

كتابه «**المغني**»، ثم «**الإمام عبدالقاهر الجرجاني**» (٤٧١هـ) في «**الدلائل**» و«**الأسرار**». أما أوضح ملامحه ظهوراً فقد استبانت في كتاب «**حازم القرطاجني**» (٦٠٨ - ٦٨٤هـ) «**منهاج البلغاء**».

وقد رفد هذا الاتجاه ما ترجم من علوم الأوائل، ولاسيما كتاب «**الخطابة**» وكتاب «**الشعر**»، لأرسطو، وما وضعه الفلاسفة المسلمون من تلخيصات لكتاب «**الشعر**» خاصة، وما أبدوه من نظرات أصيلة في مبحث النفس انطلقوا فيها من «**النقل**» ليدرأوا ما بدا من تعارض بينه وبين «**العقل**»، على ما سبق أن بيَّناه تفصيلاً في غير هذا البحث[٧].

ثانيهما : اتجاه وظيفي: نزع إلى النظر في النصوص لالتماس فنون البلاغة، واستخراج شواهدها، وتوظيفها في المعالجة النقدية والتقويم الأدبي. وقد توزع كتب هذا الاتجاه منحنيان تسايرا وامتزجا، فكان منها ما انصرف إلى شيء يشبه النقد التطبيقي، إما في شعر شاعر بخصوصه في مثل «**الوساطة**» **لعلي بن عبدالعزيز الجرجاني** (٣٩٢هـ)، وإما في شكل موازنة بين أكثر من شاعر في مثل «**الموازنة**» **للآمدي**، وإما في كتب أمحضت لمعالجة الفنون البلاغية من خلال النصوص في مثل «**البديع**» **لابن المعتز** (٢٩٦هـ). ومن كتب هذا المنحى يمكن أن تعد أكثر ما كتب في إعجاز القرآن الكريم. وأما المنحى الثاني فقد كان إلى الانطلاق من النصوص أقرب منه إلى ولوج المدخل الفلسفي أو النفسي، ومن ثم لم يبلغ في مجال التنظير مبلغ أصحاب الاتجاه

الأصولي، وإن وقع غير بعيد منهم، وكان أكثر مباشرة للنصوص، وأدنى إلى النقد العملي من كتب أهل الأصول.

وعندنا أن السِّمَة التطبيقية التوظيفية مشتركة بين أكثر من نسبوا إلى المدرسة الكلامية ومن نسبوا إلى المدرسة الأدبية، كما أن الإقلال من الشواهد الأدبية ليس عندنا سمة مائزة بينهما؛ إذ إن الشواهد من القرآن الكريم عند الأولين - وهو النص الذي نصبوا أنفسهم لمعالجته - جمّة موفورة، ولا نرى أيضاً ضرورة للفصل بين ما سمّاه شوقي ضيف **«دراسات بعض المتأدبين»** وما وضعه تحت عنوان **«دراسات نقدية على أسس بلاغية»**؛ ذلك أن الفصل الحاسم بين ما سمي من بعد **«بلاغة»** وما هو **«نقد»** لم يكن له وجه قبل ظهور **«مفتاح العلوم»** إلا ما ندر، وإذن، فأكثر السابقين للسكاكي هم نقاد بالأصالة وبلاغيون بالتبعية.

وثالثها : اتجاه تقعيدي: كانت غايته تمييز حدود واضحة للعلوم البلاغية، وتوزيع مباحث البلاغة بينها، وتحديد الأنواع تحديداً علمياً تبعاً للنسق المعرفي السائد في زمانه، وليس من شك في أن الذي افتتح هذا الصنف من التأليف هو **الإمام أبو يوسف يعقوب السكاكي** (٦٢٦هـ)، وأنه نهج بذلك نهجاً فريداً كثر من بعده السَّالكوه، لكن صاحب **«مفتاح العلوم»**، ذلك الذي ملأ الدنيا وشغل الناس يحتاج القول في أمره إلى فضل بيان وتفصيل قد يفضي بنا إلى تصنيفه على نحو يخالف ما درج عليه أكثر الباحثين، وإلى استجلاء أبعاد مستسرة في عمله لم يتح لها - في

رأينا - أن تفهم على الوجه الصحيح. هذا، والإقلال من الشواهد سمة مشتركة بين الاتجاهين الأصولي والتقعيدي[٨]، وكلاهما يختلف في هذه الخاصية عن الاتجاه الوظيفي. ومنزلة الأصولي من التقعيدي هي منزلة أصول الفقه من الفقه، أما الوظيفي فله بالقياس إليهما منزلة القضاء والفتيا، ويجمع بين الاتجاه الأصولي والوظيفي امتزاج البلاغة فيه بالنقد النظري أو التطبيقي في الأعم الغالب، وينفرد الاتجاه التقعيدي بأنه أقرب إلى البلاغة المحض.

والأسئلة التي نطرحها هنا صدد السكاكي وكتابه **«مفتاح العلوم»**، ونحاول أن نجد عليها رداً مقنعاً هي:

- ما مكان الرجل وكتابه من هذا التصنيف الذي أسلفنا بيانه؟
- وما مدى مسؤوليته عمّا نسب إليه من إصابة البلاغة بالجمود والجفاف والعقم؟
- وما حظ ناقدي منهجه من البلاغيين المحدثين أو المجددين من التوفيق فيما أبدوه من ملاحظ، وما اقترحوه من صيغ بديلة؟
- وهل يمكن أن يصاغ منهج السكاكي صياغة جديدة تيسر الانتفاع بها في الدرس الأسلوبي اللساني المعاصر؟
- وما نوع العلاقة المعرفية التي يمكن أن تنشأ بين العلم الموروث والعلم المستفاد في هذا المقام؟

٣/ ٠ السكاكي ومفتاحه بين أيدي المحدثين

لا تكاد تخلو دراسة أو كتاب لأحد من البلاغيين المحدثين أو أهل التجديد من صفحات يُحَمِّلُ فيها كاتِبُها صاحبَ مفتاح العلوم إِصْرَ ما أصاب البلاغة من جمود وجفاف وعقم، حتى أصبح هذا القول من البدهيات المسلمة. ولن نستقصي هذه الأقوال، وحسبنا أن نورد قول بعضهم ليدل على سائرهم، فأنت تجد من البلاغيين المحدثين من يقول: **«الواقع أنه لم يفسد البلاغة العربية أو البيان العربي مثل تمحيص السكاكي وتهذيبه، وترتيبه الذي مجّده به ابن خلدون»**[٩]. ويقول آخر عنه: **«إنه قد أمعن في الغوص بقواعد البلاغة إلى أعمق بحار العلوم العقلية من منطق وفلسفة، وجرى في ذلك إلى غاية بعيدة المدى، مترامية الأطراف، كانت أولى الخطوات الواسعة بعد قدامة بن جعفر في النزول بالبلاغة إلى هذا الدَّرْك الذي ترى عليه البلاغة الآن»**[١٠].

ويثبت الخولي لجمهور البلاغيين أنهم في كثرتهم ذوو صلة بالفلسفة وبيئتها، سواء أكانت الفلسفة العامة، أم الفلسفة الكلامية الخاصة، ويتفق ذلك في جميع أدوار حياة البلاغة، نشأة وتطوراً وجموداً[١١]. ثم يقول بعد أن يعدد الأسماء وعلى رأسها السكاكي: **«إن كثرتهم من غير العرب، فكل أولئك الذين مرّت بك أسماؤهم آنفاً لا حظَّ لهم من عروبة، وإذا كانت عجمة مع فلسفة فقد كمل البعد عن مجال الفن وروحه، بقدر البعد عن حِسِّ العربية وتمثل روحها، وإدراك مجال الجمال فيها»**. وينتهي به الأمر إلى أن ينادي في عبارة حاسمة بقوله: **«يجب أن نؤيد المدرسة الفنية، ونؤثل تلك الأبحاث الجديدة التي أشرت إليها من قبل، ونهجر المدرسة العلمية في دراسة البلاغة»**[١٢].

أما «شوقي ضيف» فإن اتجاه السكاكي عنده كان إلى «خلط مسائل النحو بمسائل البلاغة»[١٣]، وأنه نظم في بعض أبواب كتابه:

«درراً وحصى كثيراً، أما الدرر فجمعها من كتابات عبدالقاهر والزمخشري، وأما الحصى فجمعه من كتب النحو واللغة»[١٣]، و«المفتاح» في رأيه «تلخيص أشاع فيه كثيراً من العسر والالتواء، بسبب ما عمد إليه من وضع الحدود والأقسام المتشعبة، فإذا المباحث البلاغية تشبه غابة بل دغلًا ملتفاً لا يمكن سلوكه إلا بمصابيح من المنطق ومباحث المتكلمين والفلاسفة، وهي مصابيح ماتني ترسل إشعاعات تخنق خلايا النضرة في الدغل الكثيف.. وكثيراً ما تتراكم هذه الإشعاعات تراكماً يحجب عنا تلك الخلايا الحية التي كنا نتمتع برؤيتها عند عبدالقاهر والزمخشري، وإن لم يحجبها أفسد أنسجتها إفساداً بما أدخل عليها من مواد غريبة»[١٤].

ويضيف «شوقي ضيف» نقداً للغة التي صاغ بها السكاكي قواعده وقوانينه «حتى في لفظها وأسلوبها الذي لا يحوي أي جمال، وما للجمال والسكاكي؟!»[١٥] هذا، وإن كان «المراغي» لم يسلبه هذه الفضيلة بالكلية، فقال: «ومع كل هذا فقد كان في قلمه أثارة من الأسلوب الأدبي الذي درج عليه من سبقه من المؤلفين في علوم الفصاحة»[١٦].

كانت هذه هي ملامح الصورة التي استقرت في وجدان الباحثين وعقولهم عن «السكاكي» وكتابه «مفتاح العلوم»، وهي صورة ظلمت في رأينا الرجل وكتابه ظلماً يعز نظيره. ولما كانت صيغة السكاكي هي - عندنا - أقرب الصيغ إلى روح العلم، وأجدرها بأن تكون طرفاً في علاقة الحوار بين التراث البلاغي والأسلوبيات اللسانية المعاصرة كان لا بد لنا من أن نعرض لما وجه لها من نقد على يد البلاغيين المحدثين والمجددين، وأن نُفصّل

القول في أَظْهَرِ ما اقترح في هذا المجال من صيغ بديلة ونخص منها بالذكر: صيغة «أحمد الشايب» في كتابه «الأسلوب»[١٧]، وصيغة «أمين الخولي» كما عبَّر عنها في كتابه «مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب»[١٨]، ثم نأتي إلى «المفتاح» لنميط اللثام عن حقيقة مذهب الإمام السكاكي التي ران عليها ما تناقلته الأقلام من أقوال يعوزها - في رأينا - البرهان، ولنثبت - إن شاء الله - أن ذنوب الرجل عندهم هي عين محاسنه عندنا. ثم نختم القول بمحاولة لتقديم صياغة جديدة يتحدد في إطارها موقع صيغة السكاكي من المعالجة الأسلوبية اللسانية للنص الأدبي، والكيفية التي يمكن أن يستفاد بها منها في إقامة جسور الحوار بين التراث والفكر اللساني المعاصر.

٤/ ٠ النقد البلاغي لمذهب السكاكي

عرف السكاكي بأنه أول من قَسَّم علوم البلاغة قسمة ثلاثية إلى علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع، وأنه أول من قدم الصياغة النهائية - تقريباً - لحدود هذه العلوم، ووزَّع فيما بينها فنون البلاغة ومباحثها، واعتمد في ذلك الصياغة الفلسفية المنطقية من حد وتقسيم، ويذكر الخولي - محقاً - أن **«معالم البحث البلاغي المقسَّمة على هذه الثلاثية لا تزال غير واضحة حتى القرن الخامس نفسه»** [١٩]، ضارباً في ذلك المثل بكتابي عبد القاهر **«الدلائل»** و**«الأسرار»** حتى جاء السكاكي فأرسى حدودها، وجلّى معالمها، وأتى في ذلك بما فتن الخالفين، يقول بدوي طبانة:

> **«ولسنا نعرف السحر العجيب الذي سحر العلماء بكتاب السكاكي، فجعلهم ينسون أنفسهم، وينكرون ملكاتهم، ليسيروا في ركاب السكاكي وفي فلك كتابه، فجعلوه القطب الذي يدورون من حوله، والغاية التي يبممونها».**

وليس من همنا هنا تفصيل القول في **«ثلاثية السكاكي»** وما ارتضاه من تقسيم لمباحث البلاغة على أطرافها الثلاثة، وبيان ما ووفق عليه، وما خولف فيه، وما أضيف إليه، فأمر ذلك كله مبسوط في القسم الثالث من **«المفتاح»**، وفي **«التلخيص والإيضاح» للخطيب القزويني** (٧٣٩هـ) وفي غير ذلك من المختصرات والمطولات والحواشي والتقريرات[٢٠]. وما أردنا لهذا البحث أن يكون تكراراً لما سبق، بل نصبناه لغايات أُخَر أسلفنا الإشارة إليها، ولنأخذ الآن في بيان مآخذ البلاغيين على مذهب السكاكي.

ولعلنا نتوقع أن تنتظم هذه المآخذ في صنفين: ينصرف **أولهما** إلى مناقشة كفاءة القسمة الثلاثية ومدى صوابها، **والثاني** إلى مغالبة الطابع الفلسفي المنطقي الذي امتازت به مما سبقها من معالجات، ويتفرع عن هذا النوع الثاني تحديد موقف ناقدي السكاكي من البلاغة نفسها: فنٌّ هي أم علم؟

بدأ مهب الريح على مذهب السكاكي منذ قديم، فقد عقد الخطيب في الإيضاح فصلًا ينبّه فيه إلى ما خالف فيه السكاكي من قول في شأن الحقيقة والمجاز، كما أبان أيضاً عن مخالفته إيّاه في مبحث المجاز العقلي؛ إذ جعله الخطيب من مباحث علم المعاني، على حين عدَّه السكاكي من مباحث علم البيان[٢١]، وكان الخلاف موضعاً للحجاج العلمي بين علماء البلاغة من بعد[٢٢]، بيْد أن هذا النوع من الخلاف لم يكن ليزلزل أركان القسمة الثلاثية في شيء، وظل سلطانها راسخاً إلى أن تعرضت منذ العقد الثالث من القرن العشرين تقريباً للنقد حتى من داخل معسكر البلاغيين أنفسهم؛ فاتفق أكثرهم على خطأ القسمة الثلاثية، وجهدوا جهدهم لإثبات ذلك، مستثمرين ما سبق أن ألمح إليه الخطيب القزويني وغيره من خلاف بين

العلماء في تسمية العلوم الثلاثة[٢٣]، وفي تعريفاتها، وفي تقسيم مباحث البلاغة بينها.

ولعل أجمع صور النقد البلاغي لمذهب السكاكي ما جاء به **المراغي** في **«تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها»**. وقد أقام المراغي نقده لهذه القسمة على أساس أنه لا يرى لها **«وجهاً صحيحاً، ولا مستنداً من رواية أو دراية»**[٢٤]، ثم أورد تعريف العلوم الثلاثة كما أوردها القزويني في الإيضاح، وناقشها ليخلص من ذلك إلى إبطال القِسمة من جهة الرواية، ومن جهة الدراية؛ **فأما من جهة** الرواية فقد احتج بحجتين: **أولاهما** أن المتقدمين كأبي هلال وابن سنان وعبد القاهر لم يعرفوا هذه القسمة، حيث وردت عندهم مباحث البلاغة ممتزجة غير متمايزة بحسب القسمة الثلاثية لدى السكاكي ومن ذهب مذهبه، أما **الحجة الثانية** ففحواها أن مصطلحي البيان والبديع وردا عند الزمخشري وابن المعتز وقدامة وابن رشيق بمعان متداخلة، فأُطْلِق البديع وأريد به ما يعم البيان، وأطلق البيان وأريد به ما يعم البديع، ووضع تحت كل منها ما هو من حق أخيه بحسب ثلاثية السكاكي[٢٥].

وواضح أن الحجتين قريب من قريب، وأن إحداهما تفريع على الأخرى، وأن إبطال مذهب السكاكي من جهة الرواية ليس بحجة عليه، بل إنه يوشك أن يثقل موازينه، ويرفعه إلى مرتبة أهل الفقه والاجتهاد[٢٦].

ثم قدم المراغي لإثبات بطلان القسمة من جهة الدراية ست حجج فيما يأتي تلخيصها[٢٧]:

١ - أن الثمرة المستفادة من علم المعاني، **«وهي معرفة أحوال اللفظ التي بها**

يطابق مقتضى الحال»، تستفاد أيضاً من علم البيان، لأننا لا نعبر باستعارة ولا كناية إلا إذا اقتضاها المقام، ومن ثمَّ فلا مسوّغ للتخصيص.

٢ - ما يصدق في هذا الباب على علمي المعاني والبيان يصدق أيضاً على البديع، فلا يصح لذلك أن يُعدَّ التحسين فيه عرضيّاً لا ذاتيّاً.

٣ - أن تداخل المباحث في هذه الأقسام ورد عند بعض المؤلفين، ولو كانت الحدود واضحة لامتنع التداخل والاختلاط.

٤ - أن المعول عليه في هذا الباب هو رأي عبدالقاهر من وجوب تقسيم البلاغة إلى **«علمين متمايزين»**، فنسمي العلم الذي يبحث في فصاحة النظم **«علم معاني النحو»**، أو **«علم المعاني»** على سبيل الاختصار في التسمية، والعلم الذي يبحث عن فصاحة اللفظ، أو عن معنى المعنى بعلم البيان، وتكون التسمية مجرد اصطلاح، وإلا فالكل بحث بياني.

٥ - أن الفضل يرجع إلى عبدالقاهر في لفت نظر السكاكي إلى تسمية العلم الأول **«علم المعاني»** لما كان يردده من قوله: **«ليست أسرار النظم إلا معاني النحو»**، فاختزل السكاكي هذا الاسم وسمّاه **«علم المعاني»**.

٦ - أن ثمة تفاوتاً في تحديد الغاية من كل علم عند السكاكي، إذ إن فائدة العلم الأول هي **«معرفة أحوال اللفظ العربي التي تطابق مقتضى الحال»** وهي فائدة بالسلب، لكونها مجرد المعرفة، ولا تتضمن القدرة على إنشاء كلام يفي بأشراط العلم. أما الغاية من علم البيان فإيجاب، إذ

به «**نستطيع أن نعبّر عن المعنى الواحد بأساليب مختلفة**» وكان الأولى أن تتساوى الغايتان سلباً وإيجاباً.

ذلكم هو ملخص ما أدلى به المراغي من حجج لإبطال القسمة الثلاثية من جهة الدراية، وأكثرها لا يثبت للنقاش، وبعضها صحيح ولكن لا حجة فيه، ويمكن إيراد الملاحظ الآتية على وجه الاختصار:

١ - أن تعريف السكاكي لعلمي المعاني والبيان يتضمن وجوب «**مراعاة مقتضى الحال**»، ولذلك ينصرف نقد المراغي إلى تعريف الخطيب، ولا سبيل له على تعريف السكاكي[٢٨].

٢ - أن «**البديع**» في مفتاح العلوم لم يظهر بوصفه علماً مستقلاً، بل إن فنونه لم توضع تحت هذا المصطلح بعينه.

٣ - أن تداخل المباحث البلاغية بين الأقسام هو اختلاف في التفاصيل لا يصح أن يحتج به لإبطال القسمة من أساسها، وفي مناقشته تفصيل يأتي في موضعه من البحث.

٤ - أن من حق السكاكي أن يخالف عبدالقاهر في اجتهاده لتقسيم علوم البلاغة، وقد فعل؛ فجعلها على علمين: علم للمعاني وعلم للبيان ولكن العلم الأعم عنده هو «**علم المعاني**»، وليس «**علم البيان**» إلا شعبة منه.

٥ - لا يسوغ أن يكون سبق عبدالقاهر إلى تحديد علم المعاني مبطلًا لصحة القسمة الثلاثية عند السكاكي.

٦ - في تمييز المراغي بين الغاية من علم المعاني والغاية من علم البيان، بين

غاية بالسلب وأخرى بالإيجاب تمسك لا مسوغ له بظاهر اللفظ، إذ المعرفة أساس القدرة، والقدرة لا تتحقق إلا عن معرفة، فهي مما لا يتم الواجب إلا به.

وتكاد حجج سائر البلاغيين المحدثين في إبطال صحة القسمة الثلاثية لا تخرج عمّا أورده المراغي في الجملة، بل إن من الطريف أن بعضهم قد انتقد حجج بعض في هذا المقام، وكان أحمد مطلوب على حق حين رفض أن تكون مخالفة السكاكي للرواية أساساً صالحاً لإثبات فساد منهجه، بيْد أن «مطلوب» لم يفلح - في رأينا - في أن يورد من عنده أدلة على فساد القسمة تفوق في حجيتها أدلة المراغي، وهو يلخص حججه هذه بقوله:

«إن مطابقة الكلام لمقتضى الحال تشمل مباحث البلاغة كلها، وإن تتبع خواص تراكيب الكلام لا تخص نوعاً واحداً من أقسام البلاغة، وإن الاستحسان والاستهجان ينطبق على موضوعات البلاغة كلها، وإن إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان لا تخص البيان وحده، وإنما يشمل جميع مباحث البلاغة».

يضاف إلى ذلك أن الاحتراز من الخطأ ينطبق على البلاغة كلها كما اتضح من تعريف السكاكي للمعاني والبيان[٢٩]، وهو يستدل لذلك بأن السكاكي نفسه جعل علم البيان شعبة من علم المعاني.

واعتراضات مطلوب تقوم على أساس من استخدام الألفاظ الواردة في تعريفات السكاكي بمعانيها المعجمية لا بمعانيها الاصطلاحية التي ارتضاها الإمام، . ولا يسلم له ولا لغيره إلا دليل واحد يبدو وجيهاً بادي الرأي؛ ألاَ وهو وقوع المبحث الواحد من مباحث البلاغة تحته أكثر من علم، ولم يأت أحد من ناقدي السكاكي بهذا الدليل من عند نفسه، كما أن أحداً

منهم لا يستطيع أن يزعم أن السكاكي لم يفطن إلى هذا الأمر فقد أشار إليه، وجعل من أمثلته الالتفات من بين وجوه التحسين، إذ قال: **«ومنه الالتفات وقد سبق ذكره في علم المعاني»**[٣٠] وقال أيضاً: **«ومنه تقليل اللفظ ولا تقليله؛ مثل يا وهيا وغاض وغيض إذا صادف الموقع، ويتفرع منهما الإيجاز في الكلام والإطناب فيه، وقد سبقا في الذكر»**[٣٠]، كما أن من القدماء أنفسهم من اختلفوا حول وضع مبحث من المباحث تحت البيان أو المعاني على ما أسلفنا إليه الإشارة.

ولا نرى في هذه الحجة - على فرض التسليم بها - كبير بأس بالنسبة لعلم يؤسس صاحبه علاقاته تأسيساً لا يخدش أوليته فيه أنه مسبوق في كثير من أفكاره، وهي أشتات وتفاريق، لا يجمعها جامع من منهج منضبط. على أن الذي لم يفطن إليه كثير من هؤلاء أن الظاهرة الواحدة يمكن أن تقع تحت بابين مختلفين من جهتين مختلفتين، على ما يقرره محقق الإيضاح، وهو في ذلك محق؛ إذ إن ألوان البديع: **«كثيراً ما يعد بعضها من مباحث علم المعاني، ولكن يجب أن نعلم أنها إذا طلبت من حيث المطابقة (يعني مطابقة الكلام لمقتضى الحال) كانت من مباحث علم المعاني، وإن طلبت من حيث التحسين كانت من بحوث علم البديع»**[٣١].

ونأتي الآن إلى تهمة الجفاف والجمود والتعقيد والخضوع المطلق لسلطان الفلسفة والمنطق، لنجدها تتردد على أقلام الباحثين في صورة دعوى عامة، تستند إلى قيام صياغة السكاكي على أساس من الحد والتقسيم وانضباط العبارة. لكن أظهر ملامح هذه الصورة، وأبرز أدلتها هي ما فهم عن السكاكي من تسويته بين صاحب البيان وصاحب الاستدلال، وعقده فصلًا بتمامه عن علم الاستدلال، ذاكراً ضرورته ولزوم

العلم به لصاحب علم المعاني والبيان. وقد أزعجت هذه الفكرة البلاغيين المحدثين ومن بينهم المراغي إزعاجاً شديداً. فأورد عبارة السكاكي: «**وإذ قد تحققت أن علم المعاني والبيان هو معرفة خواص تراكيب الكلام، ومعرفة صياغات المعاني، ليتوصل بها إلى توفية مقامات الكلام حقها بحسب ما يفي به قوة ذكائك - وعندك علم أن مقام الاستدلال بالنسبة إلى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها، وشعبة فردة من دوحتها - علمت أن تتبع تراكيب الكلام الاستدلالي، ومعرفة خواصها مما يلزم صاحب علم المعاني والبيان**»[٣٢]. ويرى المراغي في هذه العبارة ومواضع أخرى من المفتاح عَرَضاً من أعراض مرض التفلسف والتمنطق، فَيُصَدِّرها بقوله: «**وهاك ما قاله في كتابه لتعلم منه كيف كان الداء دوياً، وعلاجه مستعصياً لا يرجى له برء، ويعزّ منه الشفاء**»[٣٣].

وبالنظر إلى أن هذه المسألة تتصل بالبنية الكلية لكتاب «**المفتاح**» وهو أمر يغفله كل من نقدوا السكاكي وكتابه - سنرجئ تفصيل القول فيها إلى موضعه من البحث.

٥/ ٠ تجديد البلاغة العربية: صيغة الخولي

إذا كان فريق من البلاغيين المحدثين قد أنكروا على مذهب السكاكي وخالفيه ما سموه جموداً وتعقيداً وجفافاً وخضوعاً للمنطق والفلسفة وعلم الكلام، وانتقدوا ثلاثية السكاكي؛ جاهدين لإثبات بطلانها، ومطالبين بإقامة البلاغة على أساس ذوقي جمالي بعيد عن القواعد الجامدة الجافة - فقد كان ذلك قصاراهم ومبلغ علمهم. لكن فريقاً من العلماء نصبوا أنفسهم لغاية أبعد مراماً حين تطلعوا للتجديد، واقترحوا صيغاً جديدة بديلة، وتصوراً مختلفاً لقضية البلاغة ومادة درسها. وتتجلى أهمية هذه

المحاولات في كونها خطوة ذات شأن فيما نحن صدده من معالجة لمشكل العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ونتوقف هنا عند محاولتين من أظهر محاولات التجديد؛ هما الصيغة التي اقترحها **«أمين الخولي»** في كتابيه: **«فن القول»** و**«مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب»**، وتلك التي قدمها **«أحمد الشايب»** في كتاب **«الأسلوب»**. ونورد فيما يأتي عرضاً موجزاً لكلتا المحاولتين، نتبعه بتقويم نقدي نستصفي به ما اشتملت عليه كل منهما من مزايا، وما يمكن أن يوجه إليهما من اعتراضات، بادئين بأولى الصيغتين، وهي صيغة الخولي[٣٤].

لم يكن التجديد عند الخولي انعتاقاً لا ضابط له من أسر القديم، فهو يرسي في هذا المقام مبدأه الشهير: **«إن أول التجديد هو قتل القديم فهماً»**[٣٥]، كما نراه يلتمس الحافز إلى التجديد في مقولة نسبها السيوطي إلى القدماء في صفة علم البيان، إذ قالوا عنه إنه **«علم لم ينضج ولم يحترق»** ويرى **«في هذا الحكم لفتاً لنا إلى وجوب متابعة العمل لإنضاج البحث البلاغي»**[٣٦].

ولقد أسلفنا القول في تصنيف الخولي لاتجاهات البحث البلاغي، وقسمته إيّاها إلى مدرستين: سمى أولاهما **«المدرسة الكلامية»** أو **«الكلامية الفلسفية»** أو **«المدرسة العلمية»**، وسمى الأخرى **«المدرسة الأدبية»** أو **«المدرسة الفنية»**، وكيف بنى الخولي على أساس من هذا التقسيم رؤيته الخاصة لما كانت عليه البلاغة العربية، ولما ينبغي لها أن تكون عليه في حاضرها ومستقبلها، وهو ما أبان عنه أوضح إبانة بقوله: **«يجب أن نؤيد المدرسة الفنية، ونؤثل تلك الأبحاث الجديدة التي أشرت إليها من قبل، ونهجر**

المدرسة العلمية في دراسة البلاغة، ونمضي في كل ذلك التجديد بقدم ثابتة لا تخشى خطراً ما، لأنه تجديد تاريخي وطيد الدعائم»[٣٧].

ويتفق الخولي مع كثير من أولى العلم في أن التقسيم القديم للبلاغة إلى المعاني والبيان والبديع لا أساس له ولا غناء فيه، مما يوجب قيام التقسيم على أساس غير الأول[٣٨]؛ وهو يرى:

> **«ضرورة العدول عن هذه الثلاثية المصطلحية إلى مصطلح واحد جامع هو، البلاغة»، ثم «نقسم الدرس إلى بلاغتين: بلاغة الألفاظ وبلاغة المعاني، وفي بلاغة الألفاظ نبحث عنها من حيث إن تلك الألفاظ أصوات ذات جرس، ثم من حيث هي دوال على المعاني مفهمة لها، ونبحث ذلك في المفرد والجملة والفقرة والقطعة، ونقسم المعاني بمناسبها حتى ننتهي إلى دراسة فنون القول المنظوم والمنثور فنًّا فنًّا، وما به قوام كل فن وحسنه، متخطين الفنون القديمة من المقامة والرسالة والخطبة إلى الفنون الحديثة من المقالة والقصة على اختلاف أنواعها»**[٣٨].

واتباع هذا المنهج ينفي بذاته عند الخولي ضرورة القسمة الثلاثية، ويقترح في رأيه ما هو خير منها وأجدى على دراسة فن القول.

وعندي أن قسمة البلاغة إلى بلاغة ألفاظ وبلاغة معان هي أمر من الصعوبة بمكان في دراسة النص الأدبي، ولا أدل على ذلك من أن **«الخولي»** نفسه يضع تحت دراسة بلاغة الألفاظ دراستها **«من حيث هي دوال على المعاني ومفهمة لها»**، وهي عبارة تنفي إمكان الثنائية التي يقترحها. وعندي أيضاً أن القسمة الثلاثية على ما فيها من عيوب - أوضح

للفكر، وأطوع لمباشرة النصوص من قسمة تعيد ثنائية اللفظ والمعنى في الدرس الأدبي جَذعَةً بعد ما توارت بالحجاب، وما نحسب أن هذه القسمة يمكن أن تكون طريقاً إلى تأثيل **«المدرسة الفنية»** في البلاغة، تلك التي كان **«الخولي»** ظهيراً قويّاً لها، ومن أجلها جهر بدعوته إلى وجوب **«هجر المدرسة العلمية في دراسة البلاغة»**. لقد أدى به هجر المدرسة العلمية وغموض البديل المقترح إلى ما يشبه أن يكون تعطيلاً للدرس البلاغي حين عرض لقضية تعليل الإعجاز، فعارض القائلين بإمكانه قائلاً: **«لكن ذلك القول بالتعليل وبيان الأوجه ليس إلا الرأي الفائل، والمذهب الزائف، وإن شاع وساد عند المتأخرين»**. ويعلن الخولي اغتباطه، إذ يسجل أن الذي يبين فساد هذا الرأي ويحمل على أصحابه **«إنما هو بطل من أبطال البلاغة القديمة وفارس مقدم في ميدانها هو الإمام السكاكي رحمه الله؛ فقد رفض القول بإمكان تعليل الإعجاز وبيان وجهه، ونَكّب عن هذه الطريقة بعدما كان قد اندفع مع أصحابها، وأنكر ما عداها حيناً»**[٣٩]. ثم يستشهد لذلك بقول السكاكي: **«واعلم أن شأن الإعجاز عجيب، يدرك ولا يمكن وصفه، كاستقامة الوزن تدرك، ولا يمكن وصفها، وكالملاحة، ومُدرِكُ الإعجاز عندي هو الذوق ليس إلا، وطريقة اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين»**[٤٠]. ثم يذكر الخولي أن السكاكي: **«يتصدى لبيان بطلان ما يذكره معللو الإعجاز من الأوجه، وجهاً وجهاً، ويقول بعد ردّها كلها: .. فهذه أقوال أربعة يُخمِّسُها ما يجده أصحاب الذوق من أن وجه الإعجاز هو أمر من جنس البلاغة والفصاحة، ولا طريق لك إلى هذا الخامس إلا طول خدمة هذين العلمين، بعد فضل إلهي من هبة يهبها بحكمته من يشاء»**[٤١].

والرأي عندنا أنه لا حجة للخولي فيما استشهد به من أقوال السكاكي لوجوب تأثيل المدرسة الفنية، واعتماد **«الذوق»** أساساً لإدراك فنية القول؛

وذلك لأمور كثيرة: **أولها**: أن مقام الكلام عند السكاكي هو معالجة **«الإعجاز»** الذي هو عنده **«الطرف الأعلى»** من مراتب البلاغة وما يقرب منه، وهو وصف يكاد يختص بالقرآن الكريم لا ينصرف إلى غيره، **وثانيها**: أن كلام السكاكي إدراك **«نفس وجه الإعجاز»** هو المحال، أما الكشف عن وجوه البلاغة عنده فغير محال، أي أن المحال عنده هو إدراك حقيقة الإعجاز لا إدراك مظاهر الإعجاز، يقول السكاكي: **«نعم، للبلاغة وجوه ملتثمة ربما تيسّرت إماطة اللثام عنها لتجلي عليك، أما نفس وجه الإعجاز فلا»**[٤٢]. **وثالثها**: أن مفهوم الذوق عند السكاكي فيما يبدو لنا - يختلف عن المفهوم الشائع لهذه الكلمة بيننا فهو يربط دائماً بين الذوق و**«طول خدمة هذين العلمين»**، ويكون بذلك هو التكوين العلمي القادر على إدراك وجود المزية في الكلام، وليس الملكة المعطلة للأسباب، وآية صحة ذلك - إن شئت دليلاً - هذا النص الذي تناقلته بعض المراجع عن السكاكي، واستشهدت به لغير ما سيق له، وهو قوله: **«ليس من الواجب في صناعة، وإن كان المرجع في أصولها وتفاريعها إلى مجرد العقل أن يكون الدخيل فيها كالناشئ عليها في استفادة الذوق منها، فكيف إذا كانت الصناعة مستندة إلى تحكمات وضعية، واعتبارات إلْفِيَّة، فلا على الدخيل في صناعة علم المعاني أن يقلد صاحبها في بعض فتاواه، إن فاته الذوق هناك، إلى أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق»**[٤٣].

فالذوق في هذا النص قابل لأن يستفاد، والتقليد رخصة أتت بصيغة رفع الإصر، وانصرفت إلى الدخيل في الصناعة، وهي محدودة ببعض الفتاوي فيما يفوته فيه الذوق، وموقوتة باكتمال موجبات الذوق، وليس اكتمالها في حق الدخيل من المحالات.

ورابعها: أن الأوجه الأربعة التي ذكرها السكاكي للإعجاز هي: الصَرْفة،

وورروده على أسلوب مبتدأ مباين لأساليب كلامهم، وسلامته من التناقض، واشتماله على الغيوب[٤٤].

لقد كان من الطبيعي لإمام في صناعة علم الأدب أن يرفض هذه الأوجه جميعاً، ولا يقبل إلا الوجه الخامس الذي حدده بقوله: **«ما يجده أصحاب الذوق من أن وجه الإعجاز هو أمر من جنس البلاغة والفصاحة، ولا طريق لك إلى هذا الخامس إلا طول خدمة هذين العلمين، بعد فضل إلهي من هبة يهبها بحكمته من يشاء»**[٤٥]. ونقول: أرأيت إلى سياق نص السكاكي، وكيف يقطع بأن مقام الكلام فيه ليس إبطال السكاكي لكلام معللي الإعجاز بإطلاق، بل هو إبطال لأنواع بعينها من التعليل هي من جنس غير جنس البلاغة والفصاحة، وإثبات لوجه بخصوصه من وجوه الإعجاز هو وجه البلاغة والفصاحة، وأن السكاكي يحدد الطريق الوحيدة لإدراك هذا الوجه؛ وهو **«طول خدمة هذين العلمين»**. وإذن، أنكون على حق حين نقرر أنه لا حجة للخولي فيما استشهد به من أقوال السكاكي لما أراده؟ نعم، إن شاء الله، وأين من قول الخولي ما ذهب إليه عبدالقاهر، إذ يجعل الآفة واحدة في طائفتين من الناس: أولئك الذين يسوون بين جميع أجناس الكلام، غير مدركين لوجود المزية أصلاً، وأولئك الذين يدركون وجود المزية في الكلام، ولكنهم يزعمون أنه لا سبيل إلى معرفة العلة في شيء مما تُعرفُ المزية فيه، يقول عبدالقاهر في **«دلائل الإعجاز»**:

> **«اعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعاً من السامع، ولا يجد لديه قبولاً حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة (قلت: انظر كيف أن عبدالقاهر قرن الذوق بالمعرفة)، ومن تحدثه نفسه بأن**

لِمَا تومئ إليه من الحسن أصلًا؛ فيختلفُ الحال عليه عند تأمل الكلام، فيجد الأريحة تارة، ويَعْرَى منها أخرى، وإذا عَجَّبْتَه تَعَجَّب، وإذا نبّهته لموضوع المزية تَنَبَّه، فأما مَنْ كانت الحالات عنده على سواء، وكان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة، وإلا إعراباً ظاهراً فَلْيَكُن عندك بمنزلة مَنْ عَدِمَ الطَّبْعَ الذي يُدرك به وزن الشعر، ويميز به مُزَاحَفه من سَالِمه، في أنك لا تتصدى لتعريفه؛ لعلمك أنه قد عَدِمَ الأداةَ التي بها يَعْرِف. واعلم أن هؤلاء، وإن كانوا هم الآفة العظمى في هذا الباب، فإن من الآفة أيضاً من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العلة في شيء مما تُعرف المزية فيه، ولا يعلم إلا أن له موقعاً من النفس، وحظاً من القبول، فهذا بتوانيه في حكم القائل الأول.. واعلم أنه ليس إذا لم يُمْكِن معرفةُ الكل وجب ترك النظر في الكل، وَلأَنْ تَعْرِفَ العلةَ في بعض الصور فتجعلَهُ شاهداً في غيره، أحرى من أن تسد باب المعرفة على نفسك، وتُعوِّدها الكسل والهوينا»[٤٦].

ذلكم قول الإمام عبدالقاهر الجرجاني وقد وقع به على لُبِّ الحقيقة وجوهر السداد. أما القول بأن «**الإعجاز لا يعلل**» بإطلاق المقولة في كل قول فإنه يوشك أن يُبطل عمل العالم في الدرس الأسلوبي والبلاغي من كل وجه، وما أحسب أن ذلك كان مراداً للشيخ الجليل رحمه الله.

على أنه يبقى من صيغة «**الخولي**» تلك اللفتة الرائعة الداعية إلى مجاوزة البحث البلاغي مستوى الجملة إلى مستوى ما وراء الجملة في الفقرة والنص، ويزيدنا عَجَباً منها وإعجاباً بها أن ذلك كان منه في تاريخ متقادم يعود إلى عام ١٩٣١. وأَعْجَبُ كيف مرّت هذه الدعوة، ولم تجد لها صدى على صعيد

النظر إلا فيما كتبه **«أحمد الشايب»** في كتابه **«الأسلوب»** الذي صدرت طبعته الأولى عام ١٩٣٩، أما على صعيد التطبيق فلم نعثر لها على أثر، وكانت هذه الفكرة حَرِيّة، إذا وجدت من يتابعها من اللسانيين والبلاغيين، أن تحدث ثورة في الدرس اللساني والبلاغي في العربية، تنتقل به من **«نحو الجملة»** و**«بلاغة الشاهد والمثال»** إلى **«نحو النص»**. والمرء يكون أشد إحساساً بعظمة هذه اللفتة حين يعلم أن هذه الفكرة لم تكن قد تحددت لها قسمات وملامح واضحة في أدبيات الدرس اللساني في أوروبا حتى ذلك الوقت، إذ يرجع تاريخ أول مقال معروف نصب نفسه لدراسة البنية النحوية في النص إلى عام ١٩٥٢، وكان كاتبه هو **زيليج هاريس** Zellig Harris اللساني المخضرم، الذي كان من صُنّاع النقلة من المنهج الوصفي إلى التوليدية التحويلية في اللسانيات الأمريكية[٤٧].

وتبدو أصالة الفكرة عند الخولي واضحة في التماسه العلة لانحصار البحث البلاغي داخل أسوار الجملة لا يتعداها إلى ما وراءها؛ إذ يربط بين ذلك ورؤية السكاكي للصلة الوثيقة بين المنطق والبلاغة، وتسويته بين عمل صاحب البيان وصاحب الاستدلال.

بهذا أصبحت الجملة في مصطلح النحاة نظير القضية في مصطلح المناطقة، وينقل الخولي عن **«القاضي التنوخي»**، معاصر السكاكي وصاحب كتاب **«الأقصى القريب في علم البيان»** حصره الفرق بين أهل النحو وأهل المنطق بأنه: **«لا فرق بين الاصطلاحين إلا أن أهل المنطق يتكلمون على المعاني مستتبعة للألفاظ، وأهل النحو يتكلمون على الألفاظ مستتبعة للمعاني، والجملة أعم من القضية؛ لأن الجملة منها ما يحتمل الصدق والكذب، ومنها ما لا**

يحتمله، وهي الجمل الطلبية الإنشائية. والقضية لا تخرج عمّا يحتمل الصدق والكذب»[٤٨]. وهكذا تصبح الجملة والقضية إطار البحث الوحيد للنحو والمنطق والبلاغة، يقول «الخولي»:

«أما وراء بحث الجملة فلا تجد شيئاً، بل تجد أن الأبحاث التي كان المرجو لها أن تتجاوز الجملة قد وردت إليها وأُلْزِمَت حدودها فقط، فالبحث في الإيجاز والإطناب والمساواة مثلاً كان يصح فيه النظر إلى غرض الأديب كله، وكيف تناوله، وهل أسهب في ذلك أو أوجز..، لكنهم لم ينظروا من ذلك إلا إلى الجملة أو ما هو كالجملة، وراحوا يفاضلون بين جملة «القتل أنفى للقتل» وجملة «في القصاص حياة» (كذا) بعدد حروفهما، فهذا التضييق في دائرة بحث البلاغة أثَرُ تسويتها بالاستدلال، ورجعها إلى المنطق، وأخذها بنظامه بعدما اشتدت الصلة بينهما، وزاد عليها ضغطه»[٤٩].

تلك إذن - في رأينا - لفتة رائعة لعقل يقظ. فلله هذا العالم الجليل، أيَّ رجل كان!. ولا يخدش إعجابنا بما تقدم أن محاولة رد الأمر فيما كان من انحصار البحث البلاغي في إطار الجملة إلى ارتباط البلاغة بالمنطق وزيادة ضغطه عليها - ليس لها ما يصدقها من تاريخ الدرس النقدي والبلاغي والنحوي، فالمدار في كل هذه العلوم كان منذ بداياتها الأولى، ولا يزال في الغالب الأعم على الشاهد والمثال من بيت (أو أبيات قليلة) أو جملة. ومن الظلم أن يحتمل السكاكي ومن سماهم الخولي علماء المدرسة الكلامية الفلسفية وحدهم إصْرَ هذه المعالجة الجزئية، فهم إنما ساروا على تقليد راسخ الجذور لم يأتوا به من عند أنفسهم، بل إن تَجاوُز التحليل اللساني حدود الجملة إلى النص هو، كما ذكرنا، من إنجازات اللسانيات

الحديثة، ولم ينشط فيه البحث نشاطاً ملحوظاً إلا في العقدين الأخيرين لأسباب كثيرة ليس هنا مجال تفصيلها.

٦/ ٠ صيغة «الشايب»

ثمة فضائل كثيرة يمتاز بها كتاب **«الأسلوب»** الذي طرح فيه **«أحمد الشايب»** صيغة قطعت بنا خطوات في سبيل وضع تصوّر صحيح، لقضية **«البلاغة العربية»** ومكانها في الدرس الأدبي المعاصر.

وأولى هذه الفضائل: أن الكتاب كان في إبّانه (عام ١٩٣٩) إرهاصاً طيّباً حاول به صاحبه أن يقلب النظر في تراث بدا ثابتاً متحجراً غير قابل لأن يفعل أو ينفعل، ليعيد إليه شيئاً من حيويته، ومن قدرته على المشاركة في صياغة الدرس الأدبي المعاصر.

والثانية: أن الكتاب يعقد الصلة من مجرد عنوانيه: الأصلي والفرعي بين **«الأسلوب»** و**«الدراسة البلاغة التحليلية لأصول الأساليب الأدبية»**، ومن ثم قدم للدارسين مفهوماً مخالفاً للمألوف بعادة أهل زمانه لظاهرة **«الأسلوب»**، ووضعها في سياق التراث البلاغي، وأعلن بذلك عن الصلة الواجبة بين العلمين، وأشار إلى الآفاق التي تنتظر الباحثين من إقامة جسور الحوار بينهما.

والثالثة: أن مجرّد الدعوة إلى وجوب وضع علم البلاغة العربية **«وضعاً جديداً يلائم ما انتهت إليه الحركة الأدبية في ناحيتها العلمية والإنشائية»**، والقول بأن علوم المعاني والبيان والبديع **«على خطرها لا تستوعب أصول البلاغة كما يجب أن تكون»**[٥٠]، وأن موضوعات هذه العلوم ينبغي أن تدخل، لا على أنها علوم مستقلة، بل **«على أنها فصول في باب الأسلوب**

يتناول بحوثها كما يتناول غيرها» - كل أولئك يعبّر عن رؤية صحيحة عندنا في مجملها، وإن اختلفت أسسها وتصوراتها وإجراءاتها في رؤيتنا عن رؤية صاحب كتاب **«الأسلوب»**.

والرابعة: أن مادة الدرس في الكتاب كله من **«العربية»** قديم نصوصها والحديث، وهذا اتجاه لا بأس به في تأصيل المشكلة، ومواجهة شُجاعة للنصوص نفتقدها - مع الأسف - في كثير من مصنفاتنا الأسلوبية والنقدية في هذا الزمان.

والخامسة: أن مباحث الكتاب تثير أهم القضايا في هذا العلم، بقطع النظر عن تحفظات كثيرة وجوهرية واردة على التصورات الأساسية، ومنهج المدارسة، وطرق التحليل، ونتائج البحث.

ويبقى الآن أن نسوق جملة من الاعتراضات ومواطن الخلاف بين التصور الأسلوبي اللساني للقضية وما حواه الكتاب. ولعل أظهرها ما يأتي:

(١) أن دور علوم البلاغة العربية: المعاني والبيان والبديع ودخولها، بوصفها مكوناً فاعلًا في تشكيل منهج البحث وطرق التحليل غائم وغائب بالكلية في الكتاب، ومن ثمَّ لم يكن الكتاب في تفصيلاته مصدقاً لما بين يديه من خطة طرحها صاحبه في مقدمته، وتقول بضرورة **«وضع علم البلاغة العربية وضعاً جديداً»**.

(٢) أن تصور **«الأسلوب»** جاء مفرغاً تماماً من البعد اللساني حتى في تصوره القديم المحدود بعلمي النحو والصرف، بَلْهَ التصورَ الحديثَ الذي لم يكن قد عرف طريقه إلى التأثير في الحياة العلمية العربية بعد.

(٣) أن أكثر ما ورد تحت العنوانات الموفقة لفصول الكتاب من معالجات تكابد الذاتية والانطباعية، وغياب المنهج الواضح، وسيولة المصطلح، وضعف المنطق التحليلي.

(٤) أن الكتاب هو في مجمله أقرب إلى التشريع والإرشاد والنصح الموجه إلى الأديب المنشئ منه إلى البحث العلمي الهادي إلى طرق مقاربة النصوص وتحليلها.

(٥) لا إشارة في الكتاب من قريب أو بعيد للبعد الإحصائي في دراسة الأسلوب وتشخيصه، مع أنه بعدٌ جوهريّ في تشخيص الأسلوب وقياس خصائصه، بما هو تصور احتمالي يتحدد بالشيوع النسبي لهذه الخصائص داخل النص المدروس.

٧/ ٠ مفتاح «المفتاح»

كان أصحاب الاتجاه التقعيدي ممن تبع السكاكي هم الذين أعطوا **«البلاغة العربية»** صورتها التي استقرت عليها بين أيدي الدارسين، فسادت مناهج التعليم، وإن انقطعت أسبابها بالبحث النقدي من جهة، وزاحمها الدرس الأسلوبي في الحقبة الأخيرة حتى علت الأصوات بأنها قد شاخت، وعليها أن تخلي المكان لما هو أجدى وأجدر منها بالبقاء.

وعلى الرغم من أن الجميع بلا استثناء يضعون السكاكي على رأس الاتجاه التقعيدي، ويحملونه - كما رأيناه - وزر ما أصاب **«البلاغة»** من جفاف وعقم وجمود، ويحتشدون لنقده وإثارة الاعتراضات في وجه مذهبه، حتى دعا داعيهم إلى وجوب هجر مدرسته **«العلمية»** (؟!) في

دراسة البلاغة، انطلقت صيغهم التجديدية من منطلق المفارقة لمذهبه واستدباره - نقول: على الرغم من ذلك كله فإن لنا في المسألة رأياً يوشك أن يكون مناقضاً لما ذهبوا إليه من جميع الوجوه.

إن **«مفتاح العلوم»**، وإن عد بداية التأليف في الاتجاه التقعيدي المؤسس للقسمة الثلاثية في علوم البلاغة، هو عندنا من كتب الاتجاه الأصولي التي تؤصل لدراسة الظاهرة الأدبية، وهو يشارك في هذه الخاصية كتاب **حازم القرطاجني «منهاج البلغاء وسراج الأدباء»** وإن كان باعتبار مخالف لما سار عليه حازم، ولأمر ما نجد الرجلين قد تعاصرا. ومن المقطوع به أن الإمام السكاكي لم يسمع بحازم ولم يقرأ له، فلقد توفي وحازم يشارف عامه الثامن عشر، ولم يكن قد هاجر من الأندلس إلى العدوة المغربية بعد، إذ إن ذلك لم يكن منه قبل عام ٦٣٣هـ بيقين، أما كتاب حازم فقد اتخذ سبيلاً مغايراً لما عليه المفتاح، وإن اجتمعا في رأينا في الوجهة والغاية[٥١].

كذلك نرى أن وزر ما يسمى بالعقم والجمود والجفاف إنما يقع على عاتق الخالفين. أما السكاكي فإنه ما أراد ذلك، ولا دعا إليه. ولعل حظ **«المفتاح»** و**«المنهاج»** من التأثير في الدرس البلاغي والنقدي يمثل جامعاً مشتركاً بينهما في الجوهر على اختلافه في المظهر، فقد مضى كتاب القرطاجني دون أن نلمح له الأثر المرتجى، أما **«المفتاح»** فقد أحدث أكبر الأثر ولكن على غير الوجه الذي أراده له صاحبه، وينشأ عن ذلك أن ما وجه إلى الاتجاه التقعيدي من نقد، وما أثير في وجهه من اعتراض إنما ينصرف إلى التابعين دون المتبوع.

أما صيغ التجديد فإن الآفة التي أصابتها، والعقم الذي منيت به إنما كانت - في رأينا - من جهتين: **أولاهما** مفارقتها لمذهب المفتاح بالكلية، واستدبارها إيّاه، وفهم **«المفتاح»** من خلال شروحه وتلخيصاته. **والأخرى** غياب البعد اللساني وحصرها في دائرة النقد المحض.

وحاصل ذلك أن صيغة **«السكاكي»** لم تكن لتشيخ وتهرم لو أنها فهمت على وجهها من خلال كتابه نفسه، وأنها كانت حقيقة أن تستنبت بذرتها وتحظى بالرعاية والسقيا، لتؤتي ثمارها في أرضها وبيئتها الثقافية الطَّبيعيّة، وأنها لا تزال أصلح الصيغ للاستثمار وإقامة حوار بين العلم الموروث والعلم المستفاد في مجال الأسلوبيات اللسانية، كما أن صيغتي **«عبدالقاهر»** و**«القرطاجني»** لا تزالان أساساً صالحاً وقابلاً للاستثمار وإقامة الحوار في مجال الدرس النقدي.

لذلك كله رأينا أن «المفتاح» لا يزال في حاجة إلى مفتاح، فمنذ وضع الإمام الجليل أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي كتابه، ضرب المشتغلون بعلوم البلاغة صفحاً عن قسمي الصرف والنحو، وعن الفصول التي عقدها لعلم الاستدلال والشعر، ورأوا فيها تلخيصات لعلوم ازدحم عليها المصنفون، ولم يتوقعوا طريفاً يمكن أن يضاف إليهما، واتجهوا بكليتهم إلى علمي المعاني والبيان، اللذين كان للسكاكي فضل وضعهما وضعاً جديداً يباين ما كانت عليه مباحثهما، وهي تفاريق وأشتات في مصنفات السابقين. وكان أن تشبث القدماء، ومن بعدهم المحدثون بالقسم الثالث من المفتاح، واحتشدوا لشرحه وتلخيصه والتحشية عليه

ونقده، كما لو كان كتاباً قائماً برأسه، مقطوع الصلة بما سبقه وبما لحقه من حديث، ففوتوا بذلك على أنفسهم وعلى غيرهم الانتفاع بالكتاب على الوجه الذي أراده له صاحبه، ذلك أن السكاكي لم يهدف إلى إيراد حقائق الصرف والنحو، ثم المعاني والبيان ووجوه التحسين، ثم الاستدلال والشعر لما هي فيه بل عالجها جميعاً بوصفها بنية منهجية متماسكة، تصلح في حال انتظامها لما لا تصلح له حال تفرقها وانفراط عقدها، وبذلك تستحيل المكونات إلى عناصر في منظومة منهجية تشكل متضافرة ملامح علم يسميه الإمام صراحة **«علم الأدب»**.

ويستيقظ نظرنا في عمل السكاكي أمور هي على جانب كبير من الخطر:

أولها : أن السكاكي في القرن السادس الهجري لم يجد بأساً أن يطلق على علمه هذا مصطلح **«علم الأدب»** وهو مصطلح غاية في التوفيق والإحكام أقيمت فيه علاقة التضايف بين **«العلم»** و**«الأدب»**، وهو أمر لا يسيغه بعض المحدثين وينكرونه أشد الإنكار بعد مرور تسعة قرون على ظهور المفتاح.

ثانيها : أن الإمام ينص بذلك نصاً على أنه لا يؤلف كتاباً في **«علم البلاغة»**. وهو على ولعه بالحد والتقسيم والتفريع والتأصيل، وبوضع الحقائق المنتشرة تحت الضبط لم يذكر في كتابه علماً بهذا الاسم، ولم يستخدم **«البلاغة»** و**«صناعة البلاغة»** إلا مشيراً بها إلى القدرة التي يتمتع بها البلغاء، وتجعل من كلامهم مادة صالحة للدراسة في علم الأدب. وهو لم يضع تعريفاً لعلم البلاغة، وإنما عَرَّف البلاغة، وجعلها مراتب فقال:

«البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدًا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والكناية على وجهها، ولها - أعني البلاغة - طرفان أعلى وأسفل متباينان لا يتراءى له نارهما، وبينهما مراتب تكاد تفوت الحصر متفاوتة، فمن الأسفل تبتدئ البلاغة؛ وهو القدر الذي إذا نقص منه شيء التحق ذلك الكلام بما شبهناه به في صدر الكتاب من أصوات الحيوانات، ثم تأخذ في التزايد متصاعدة إلى أن تبلغ حد الإعجاز وما يقرب منه»[٥٢].

ولم يذكر السكاكي هذا التعريف للبلاغة في صدر الكلام - على جاري عادته، عند تعريف العلوم، بل أورده في خواتيم القسم الثالث من كتابه، وصرّح بأن علمي المعاني والبيان هما مرجعا البلاغة، كما أن الصرف والنحو هما مرجعا الفصاحة، وبذلك يكون علم الأدب هو جماع ذلك كله مع ما يلحقه من علمي الاستدلال والشعر.

ثالثها : أن نظريته التي وضع بها **«علم الأدب»** إنما تشكّلت عنده عن قصد وبيِّنة، وعن وعي بأن **«علم الأدب»** بدا وكأنه قتيل تفرّق دمه في القبائل، أو أنه - بأجزائه - صار كطير إبراهيم عليه السلام، إذ جعل على كل جبل منهن جزءاً، وأنها تنتظر من يدعوهن ليأتينه سعياً، ولنتأمل عبارات الإمام البليغة في هذا المقام؛ إذ يقول:

«ثم مع ما لهذا العلم من الشرف الظاهر، والفضل الباهر (قلت: يعني **«علم الأدب»** وليس **«علم البلاغة»** كما قد يسبق إلى ذهن كثيرين)، **لا ترى علماً لقي من الضيم ما**

لقي، ولا مُني من سوم الخسف بما مُني. أين الذي مهّد له قواعده؟ ورتب له شواهده؟ وبنى له حدوداً يرجع إليها؟ وعيَّن له رسوماً يعرج عليها؟ ووضع له أصولاً وقوانين؟ وجمع له حججاً وبراهين؟ وشمّر لضبط متفرقاته ذيله؟ واستنهض في استخلاصها من الأيدي رَجلَهُ وخيله؟ علم تراه أيدي سبا، فجزء حوته الدبور وجزء حوته الصبا. انظر باب التحديد فإنه جزء منه، في أيدي مَن هو؟ انظر باب الاستدلال فإنه جزء منه، في أيدي مَن هو؟ بل تصفّح أبواب أصول الفقه، من أي علم هي؟ ومن يتولاها؟ وتأمّل في مودعات من مباني الإيمان ما ترى من تمنّاها سوى الذي تمنّاها. وَعُدَّ وَعُدَّ. ولكن الله، إذ وفق لتحريك القلم فيه، عسى أن يعطي القوس باريها بحول منه عز سلطانه وقوته، فما الحول والقوة إلا به»[٥٣].

إن من يتأمّل هذا النص المعجب يرى وعياً علمياً مرهفاً بمشكلة تجاذب الاختصاص التي وقعت دراسة الظاهرة الأدبية، ولا تزال، ضحيةٍ لها، وَيَسْتَجلى صورة سامية من صور تواضع العلماء الأئمة؛ إذ يؤدي واجب الشكر لخالقه على أن «**وفق لتحريك القلم فيه**»، ويستيقن تطلع الإمام إلى الخالفين ليستكملوا ما بدأ «**عسى أن يعطي القوس باريها**». ولكن الخالفين كانوا له من الخاذلين، بل إنهم قد حَمَّلوه، أو احتمل بهم، من الأوزار ما هو منه براء.

رابعها : أن الإمام كان على وعي بتفاوت مراتب المشتغلين بعلم الأدب، تبعاً لتفاوت حظوظهم من المعرفة بهذه العلوم المختلفة، وإتقانهم لشعبها، ومن ثم كانت دعوته إلى وضع «**علم الأدب**» وكانت

محاولته لتأليف «**المفتاح**»، لا ليكون متناً في الصرف أو النحو أو المعاني والبيان أو غيرها من العلوم، كلّ على حدة، بل ليكون مدخلاً جامعاً لكل ما يلزم علمه لمشتغل بعلم الأدب. يقول الإمام:

> «**إن نوع الأدب يتفاوت كَثْرةَ شُعَب وقِلّة، وصعوبةَ فنون وسهولة، وتَباعُد طرفين وتدانياً، بحسب حظ مُتَولّيه من سائر العلوم: كمالاً ونقصاً، وكفاءة منزلة هناك ارتفاعاً وانحطاطاً، وقَدْرَ مجاله فيه سعة وضيقاً، ولذلك ترى المعتنين بشأنه على مراتب مختلفة**»[٥٤].

ثم إنه يقول:

> «**ولما كان حال نوعنا هذا ما سمعتَ (قلتُ: يعني نوع الأدب)، ورأيتُ أذكياء أهل زماني الفاضلين الكاملي الفضل قد طال إلحاحهم عليَّ في أن أصنّف لهم مختصراً يُحظيهم بأوفر حظ منه، وأن يكون أسلوبه أقرب أسلوب من فَهْمِ كُلّ ذكي - صنفتُ هذا، وضمنتُ لمن أتقنه أن ينفتح عليه جميع المطالب العلمية، وسميته: (مفتاح العلوم)**»[٥٥].

خامسها وأهمها: أن الإمام لم يجعل إسهام هذه العلوم في دراسة «**نوع الأدب**» من قبيل فروض الكفاية، بل اشترط اجتماعها وتضافرها وفق ترتيب وتعقيب حدده هو نصًّا. وبذلك لم تعد علوم الصرف والنحو مع مقدماتهما، وعلوم المعاني والبيان، وعلم الاستدلال وعلم الشعر مجرد مجموعة من العلوم يمكن أن تدرس ظاهرة واحدة تعنيها جميعاً، بل صارت في نظريته منظومة منهجية تتوالى عناصرها المكونة لها في علاقة منهجية حتمية، لا يتم الدرس

الصحيح لنوع الأدب إلا بتضافرها واجتماعها، لا على سبيل التجاوز والاختيار، بل على سبيل الترابط والتتابع الحتمي، ذلكم هو صريح رأي الإمام كما ينبئ عنه صريح قوله، دون حاجة من أحد إلى تكلف التأويل، وقد أبرزنا منه بعض ما هو حقيق بالتأمل والنظر الفاحص.

«وقد ضَمّنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة (قلتُ: يعني دون نوع متن اللغة كالمعاجم ونحوها) **ما رأيتُه لا بد منه، وهي عدة أنواع متآخذة، فأودعته علم الصرف بتمامه، وإنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة، وقد كشفت عنها القناع. وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان، ولقد قضيت بتوفيق الله منهما الوطر، ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال، لم أر بدًّا من التَّسمُّح بهما. وحين كان التدرب في علمي المعاني والبيان موقوفاً على ممارسة باب النظم وباب النثر، ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما، وما ضمنت جميع ذلك في كتابي هذا إلا بعد ما ميزت البعض عن البعض التمييز المناسب ولخّصت الكلام على حسب مقتضى المقام هنالك، ومهدت لكل من ذلك أصولًا لائقة، وأوردت حججاً مناسبة[٥٦]».**

وبَيِّنٌ من النص السابق أن الإمام يرى في هذه العلوم **أنواعاً متآخذة**، وأنه حين ذكر إيراده علم الصرف بتمامه، وعلم النحو بتمامه لم يعن أنه أتى على ذكر جميع مسائل كل من هذين العلمين حتى أتمهن، بل عنى أنه ذكر علم الصرف مقروناً بما لا يتم الصرف إلا به، كما ذكر علم النحو مقروناً هو

أيضاً بما لا يتم النحو إلا به، كذلك كانت هذه العلة مستصحبة عنده فيما أورده من علمي الحد والاستدلال، وعلمي العروض والقافية، ذلك هو مراد السكاكي من قوله **«متآخذة»** في نعت هذه العلوم، ومن نصه على أنه أورد كل علم منها بتمامه، ومن ذلك نستيقن أموراً ثلاثة:

الأول : أن نوع الأدب عند السكاكي هو ظاهرة مركّبة، ولذلك ينبغي أن يكون العلم الناظر فيها، وهو علم الأدب، علماً يقوم على تعدد الاختصاص (أي ما يقابل بالإنجليزية **multi disciplinary**).

الثاني : أن درجة وثاقة العلاقة بين مكونات المنظومة التحليلية عنده معتبرة في صياغة الإمام، حيث يميز بين ما يأتي على وجه الترتيب والتعقيب اضطراراً، وما هو من قبيل العلوم المساعدة. اعتبرْ ذلك في قوله: **«لم أرد بدًّا من التسمح بهما»** في شأن علمي الحد والاستدلال، وقوله: **«ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما»** في شأن علمي العروض والقافية. وقارن ذلك بقوله **«بتمامه، وإنه لا يتم إلا بكذا..»**.

الثالث : أن العلاقة بين المكونات تمتاز بخاصية الهرمية، بحيث يؤسس المستوى النحوي نتائجه وتحليله على أساس من النتائج والتحليلات التي ينتهي إليها المستوى الصرفي، كما أن المستوى النحوي يشكل بتحليلاته ونتائجه أساساً ينبغي أن يقوم عليه الدرس في علم المعاني.

أما الأمران الأول والثاني فهما واضحان من نصوص السكاكي وضوحاً لا حاجة معه إلى فضل برهان، وأما الأمر الثالث، ونعني به علاقة الهرمية بين مكونات المنظومة التحليلية ففي شأنه تفصيل واجب، إذ إنه يتصل بأمر القسمة

الثلاثية لعلوم البلاغة إلى معان وبيان وبديع، مما ذاعت نسبته إلى السكاكي، وجهد كثير من بلاغيينا ومجددينا المحدثين جهدهم لإثبات فسادها، والتماس الأسباب لخطئها وخطلها حتى بدا الإمام العظيم، صاحب العقل الفذ فيما بينهم، وكأنه تلميذ صغير مفزع النظرات يرفع بصره إلى عماليق يحيطون به، وتتعاوره منهم نصائح الواعظين ومقارع المؤدبين. وهيهات هيهات لما يظنون.

إن الذي يظهر لنا من نص كلام الإمام وفصه في كتابه هو أن المنظومة التحليلية عنده تتكون من ثلاثة أقسام هي: الصرف والنحو والمعاني بلا زيادة؛ فلقد حدد لنا بنفسه أقسام كتابه على سبيل الحصر فقال: **«وجعلت هذا الكتاب ثلاثة أقسام: القسم الأول: في علم الصرف، القسم الثاني: في علم النحو، والقسم الثالث: علمي المعاني والبيان»**[٥٧]. فأما البيان - وإن كان في ذاته علماً قائماً برأسه - فإن السكاكي لا يعتد به إلا بوصفه شعبة من علم المعاني، وهو إنما أتى به تالياً في السلسلة التي تشكل المنظومة لأنه يمثل مستوى في التحليل تالياً لمستوى معاني النحو، وإن كان لا ينفك عنها، يقول الإمام: **«ولما كان علم البيان شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه إلا بزيادة اعتبار جرى منه مجرى المركب من المفرد - لا جرم آثرنا تأخيره»**[٥٨]. وكم في هذه العبارة الأخيرة ذات الكلمات القليلة من دلالات خطيرة الشأن ربما نعود إليها بفضل بيان في موضعه من هذا البحث. بيْد أننا نكتفي منها الآن بتأكيد رؤية السكاكي للعلاقة بين مكونات منظومته التحليلية، وقد صدّق هذا القول بجعله علمي المعاني والبيان في قسم واحد وضبطه هذا القسم على فصلين: أمحض الأول منهما لضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه[٥٩]، وجعل الفصل الثاني منه في علم

البيان[٦٠]. وتَردَّدَ الإمامُ بين التعبير عن العلاقة بين العلمين مرّات بعبارة «علمي المعاني والبيان» بصيغة التثنية، أو بقوله: «علم المعاني» و«علم البيان» حال الانفصال، ومرّات بقوله: «علم المعاني والبيان» على سنة الإفراد، وما كان ذلك منه إلا باختلاف الاعتبارات التي أشار إليها في قوله الذي أسلفناه.

على أن تسميةَ البيان علماً، وجَعْلَه شعبةً من علم المعاني في آن معاً لا ينطوي على أي تناقض كما قد يظهر بَادِيَ الرأي، إذ إنه بما فيه من اعتبار زائد قد استحق لقب العلم بما يشتمل عليه من تفاصيل، وما احتاجت إليه فنونه من حد وسبر وتقسيم. ومِنْ أعدل ما قيل في المسألة قول السبكي في «عروس الأفراح»: «إن علم البيان باب من أبواب علم المعاني، وفصل من فصوله، وإنما أفرد كما يُفرد علم الفرائض عن الفقه»، وهي كلمة حق لا تجافي مواضعات العلم في شيء، ولست أدري لم جعلها بعض البلاغيين المحدثين (أحمد مطلوب: ص ١٣٤) من باب التمحل والإغراق في التقسيم، مع أن الإغراق في التقسيم يقتضي إفراد العلمين لا جمعهما في علم واحد، فَفِعلُ السكاكي هنا فِعْلُ جمع لا تقسيم. إن كون علم البيان شعبة من علم المعاني مع استحقاقه منفرداً للقب العلم له نظائر كثيرة في علوم أخرى، واعتبر ذلك في علم الأصوات وهو شعبة من علم اللسان، وفي علم الأصوات النطقي وعلم الأصوات الفيزيقي وعلم الأصوات السمعي وعلم الأصوات الوظيفي، وكل من هذه العلوم شعبة من علم الأصوات، وقس على ذلك. وكون علم البيان شعبة من علم المعاني يجعل من مراعاة مقتضى الحال شرطاً مطلوباً ومستصحباً في مستوى التحليل البياني، وهو ما نص عليه السكاكي صراحة في تعريفه لعلم البيان، وبذلك تتقض اعتراضات كثيرة وجهت إلى صياغة الحدود التي حد بها الإمام مستويات منظومته التحليلية.

إن الثلاثية الحقيقية التي تشكل نظرية السكاكي في النظر إلى نوع الأدب هي في رأينا الثلاثية المكونة لعلم الأدب؛ ونعني بها الصرف والنحو والمعاني **«والبيان شعبة منه»**، وليس ثلاثية المعاني والبيان والبديع التي ذاعت نسبتها إليه حتى غطت على مقصود السكاكي ومراده من كتابه. وكيف يمكن لمعترض أن يأخذ بتلابيب الإمام على قسمته علوم البلاغة إلى معان وبيان وبديع، مع أنه لم يزعم أن البديع علم، ولم يسبغ عليه هذا اللقب، ولم يضع له قسماً ولا فصلاً ولا عنواناً منفصلاً، ولم يكن منه على التحقيق إلا أنه ذَيَّل حديثه عن علمي المعاني والبيان بعبارة يقول فيها: **«وإذ قد تقرر أن البلاغة بمرجعيها، وأن الفصاحة بنوعيها مما يكسو الكلام حُلة التزيين، ويرقيه أعلى درجات التحسين - فها هنا وجوه مخصوصة كثيراً ما يُصارُ إليها لقصد تحسين الكلام، فلا علينا أن نشير إلى الأعرف منها. وهي قسمان: قسم يرجع إلى المعنى، وقسم يرجع إلى اللفظ»**[٦١]. وقد كان هذا منه - في اعتقادنا - على علم وعن بيِّنة حين رأى جانباً من هذه الوجوه يمكن أن ينسب إلى علم المعاني باعتبار مطابقة مقتضى الحال، وأن ينسب إلى الوجوه التحسينية في الوقت نفسه باعتبار تزيين الكلام وهما أمران لا يتدافعان.

ونحن بهذا القول لا ننكر أن يستقل البديع بعلم على نحو ما فعل الخالفون، ولكنا نحاول أن نظهر وجه الحق في تماسك البنية المنهجية للمفتاح، ولقد ساورنا صدد هذا سؤال: أترى كان الإمام الجليل ينظر بعين الغيب إلى زمان سيأتي يحتمل فيه وزر الخالفين وما استغرقوا فيه أنفسهم من بديعيات وزخرف وتَكَلُّفِ صنعة - فآثر أن ينفض يده من إسباغ صفة العلم المستقل على البديع، تاركاً لهم وحدهم مهمة القيام بهذا الصنيع؟ وليته نجا.

على أنه - رحمه الله - قد استحق الإمامة حتى فيما لم يستفرغ فيه وسعه، فحد لهم حقيقة العلم، ورسم حدوده، ووضع تصنيفه الأمّ لفنونه، إلى ما يرجع منها إلى تزيين المعنى، وما يرجع إلى تزيين اللفظ. ثم إنه فتح لهم الأبواب، وأَذِنَ لهم في الاجتهاد، فقال: **«فلك أن تستخرج من هذا القبيل ما شئت، وتلقب كُلّاً من ذلك بما أحببت»**[٦٢].

وتظل الثلاثية الحقيقية عند السكاكي صادقة حتى عندما نتجاوز علم البيان إلى علمَيْ الحد والاستدلال، إذ هو لا يعدهما قسماً من أقسام الكتاب، ويصر على ذلك إصراراً يرفع عن مقصوده كل لبس حين يجعلهما تحت عنوان **«الكلام على تكملة علم المعاني»**[٦٣]، ويجعل عنوان الفصل الأول من هذا الكلام **«من تكملة علم المعاني في الحد والاستدلال»**، هذا، ولا ينبغي أن يفهم من ذلك طعن الإمام في أهلية **«الحد والاستدلال»** ليكونا علماً (أو علمين) بذواتهما؛ فالاحتياج إليهما قائم في علوم أخرى كثيرة، ولكن الإمام - في إطار المنظومة التحليلية التي يؤمن بها، وتشكل عنده مفردات علم الأدب - يقنع لهذين العلمين بأن يكونا تكملة لعلم هو الضلع الثالث من أضلاع ثلاثيته، ونعني به علم المعاني.

نأتي الآن إلى بيان الاعتبارات التي استحق بها علما الحد والاستدلال أن يكونا تكملة لعلم المعاني في نظريته عن **«علم الأدب»**. وهذه هي[٦٤]:

الأول : «أن غاية علم المعاني (والبيان شعبة منه) هي معرفة خواص تراكيب الكلام، ومعرفة صياغات المعاني ليتوصل بها إلى توفية مقامات الكلام حقها».

الثاني : «أن مقام الاستدلال، بالنسبة إلى سائر مقامات الكلام، جزء واحد من جملتها، وشعبة فردة من دوحتها».

الثالث : أن صاحب علم المعاني يلزمه لذلك تتبع تراكيب الكلام الاستدلالي.

الرابع : أن **«نظم الدليل»**، وهو مما يقع تحت علم المعاني، تمس فيه الحاجة إلى معرفة أصل واحد في الأقل من أصول البيان، كالتشبيه أو الاستعارة أو الكناية، إذ إنها جميعاً تجتمع مع نظم الدليل في أنها صياغة بطريقة مخصوصة للملازمات والمعاندات بين أجزائها، أي إثبات صفة لشيء أو نفي صفة عن شيء.

الخامس: أن بعض فنون القول كالمناظرة والجدل والخطابة، تكون المعرفة فيها بخواص تراكيب الكلام الاستدلالي من حيث قواعد نظم الدليل، وضرورة المطابقة لمقتضى الحال، أصلاً لا يمكن توفية مقام الكلام إلا به.

وهكذا يبدو النسق المنهجي لمنظومة السكاكي منطقياً متماسكاً حتى فيما يخص علاقة علمي الحد والاستدلال بعلم المعاني، وليس فيها ما يدعو عالماً جليلاً كالشيخ المراغي للانزعاج الشديد حتى يقول في هذا المعرض مشيراً إلى العبارة التي تضمنت هذه الفكرة حين نقلها عن السكاكي: **«وهاك ما قاله في كتابه لتعلم منه كيف كان الداء دوياً، وعلاجه مستعصياً؛ لا يرجى له برء؛ ويعز منه الشفاء»**(٦٥).

وحين يأتي السكاكي إلى الكلام عن علم الشعر بفرعيه: العروض والقوافي يقدم له بقوله: **«وشُبَهُ الجهلةِ فيما نحن بصدده مختلفة، فمن عائدة إلى علم الصرف، ومن عائدة إلى علم النحو، ومن عائدة إلى علم المعاني والبيان. ومرجع ذلك كله إلى علم المنثور، وقد ضَمِن اطلاعُك كتابَنا هذا على تفصيل الكلام هناك، ومن عائدة إلى علم المنظوم، وهو**

علم الشعر»[٦٦]. وبَيِّنٌ من ذلك أن الغرض المصرح به من إيراد الكلام في الشعر هو القول في الإعجاز وما يثيره الجهلة من شُبَهٍ تجاه نظم القرآن، والإمام - مع ذلك - يجعل الكلام في علم الشعر من تتمة الغرض من علم المعاني. ونحسب أن وجه الصواب في هذا واضح، وإن لم يصرح به؛ ذلك أن خواص تراكيب الكلام في الشعر داخلة لا محالة في دائرة العلم الذي همه تتبع خواص تراكيب الكلام مع المطابقة لمقتضى الحال، والشعر هو مادة القول التي يعشو صاحب المعاني والبيان إلى ضوء نارها ليُعمل نظره وفكره، ويستخرج من فنون المعاني والبيان ما تَثْرى به صناعته، وما تتجدد به قوانينه، أوَ لم يقل الإمام إنَّ ذِكْره لما يتعلق بالنظم كان منه «توخِّياً لتكميل علم الأدب، وهو إتباعُ علمِ المنثور علمَ المنظوم»[٦٧]؟.

وهكذا تنتظم مستويات التحليل في مفهوم السكاكي لوضع «علم الأدب» في بنية منهجية متماسكة، قوامها الثلاثية الأصلية التي يتحقق فيها هذا العلم، وهي الصرف والنحو والمعاني، ثم تأتي سائر العلوم التي ذكرها تابعة لعلم المعاني ومكملة له، وتتخذ هذه المنظومة التحليلية قمة موضوعيتها وانتظامها حين يذكر الإمام أن المعالجة الصرفية لا تتم إلا بمقدمة صوتية، فيقول بأن «مساق الحديث في كيفية الوصول إلى علم الصرف لا يتم إلا بعد التنبيه على أنواع الحروف التسعة والعشرين ومخارجها»[٦٨]. ويشفع ذلك بأمرين يشهدان بعلو الكعب في مجال المعالجة المنهجية لنصوص اللغة. أما أولهما فإشارة إلى وحدة النموذج النطقي في الحرف (أي في الوحدة الصوتية أو الصوتيم بمفهومنا) من حيث النوع والمخرج عند المتكلم الطبيعي، وإن اختلفت التنوعات بحكم اختلاف التفاصيل

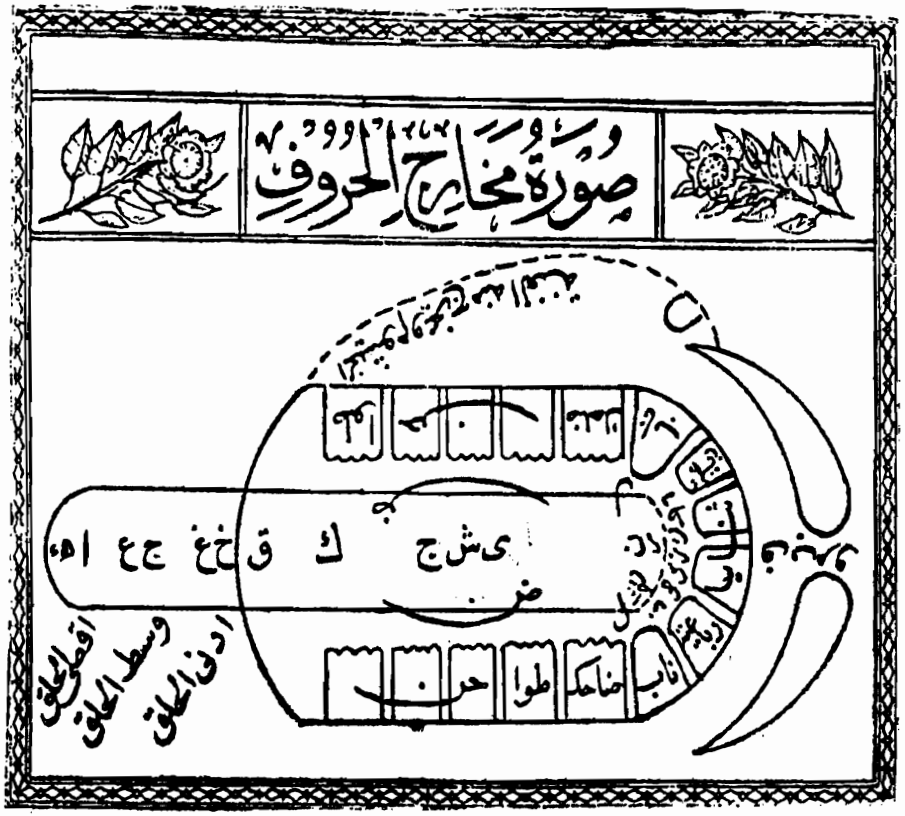

صورة مخارج الحروف كما وردت في نشرة مصطفى البابي الحلبي، المفتاح، ص ٦

التشريحية عند المتكلمين. يقول الإمام: «**وعندي أن الحكم في أنواعها ومخارجها على ما يجده كل أحد مستقيم الطبع سليم الذوق، إذا راجع نفسه، واعتبرها كما ينبغي، وإن كان بخلاف الغير، لإمكان تفاوت الآلات**»[٦٩]. وأما الأمر الثاني فهو ما يتضمنه كتابه من رسم توضيحي لجهاز النطق، توزع فيه الحروف على مخارجها توزيعاً هو على جانب كبير من الدقة والضبط، بحسب الأوصاف الشائعة لها في كتب القدماء (انظر الشكل السابق إيراده)، ثم تتوالى حلقات المنظومة التحليلية على النحو الذي بيناه؛ فعلم الصرف يطلب النحو، وثانيهما

محتاج إلى أولهما. والنحو هو عنده علم مداره على دراسة التراكيب؛ أيْ **«كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»**[٧٠]. وهو بهذا يطلب علم المعاني، والثاني منهما يطلب الأول، إذ إن علم المعاني هو نوع من **النحو المقامي** على مستوى الكلام الأدبي situational grammar. ثم يأتي علم البيان الذي يعده السكاكي شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه إلا بزيادة اعتبار **«وبذلك جرى منه مجرى المركب من المفرد»** وجعل ذلك علة تأخيره في الذكر. أما الاعتبار الزائد في اعتقادنا فمرجعه إلى أن مباحث علم البيان واقعة في مجال الدلالة. ومجال الدلالة محتاج في هذا المقام إلى أن يسبقه علم المعاني. كذلك نلحظ أن الفنون البيانية من تشبيه واستعارة وكناية ومجاز مرسل لها مظهران: مظهر في خواص تراكيب الكلام وهو نحوي بالضرورة، ومظهر في دلالة الكلمات وهو دلالي بالضرورة. ومن ثم كان تقديم علم معاني النحو على المبحث البياني أمراً يحتمه سياق البنية المنهجية لمنظومة السكاكي.

وإذا صح ما سبق أن قدمناه، وهو إن شاء الله صحيح، صحّ أنّ **«مفتاح العلوم»** بنية منهجية غير قابلة للتجزيء، وأن هذا التجزيء قد قضى على جوهر فكرة السكاكي وعمّى مراده من كتابه. وعندنا أن **«المفتاح»** كان هو الخطوة الطبيعية المنتظرة بعد كتابي عبدالقاهر **«الدلائل»** و **«الأسرار»**. ومؤدى ذلك أن نظرية السكاكي في **«علم الأدب»** كانت ثمرة طبيعية لنظرية **«النظم»**، بيْد أن السكاكي أَضَرَّ به تلامذته وتابعوه باجتزائهم القسم الثالث من كتابه وقطعه عن سياقه، وفصمهم لعرى منظومته التحليلية، وإحلالهم **ثلاثية المعاني والبيان والبديع** محل الثلاثية الأصلية التي أقام عليها بناء

كتابه، وهي **ثلاثية الصرف والنحو وعلم المعاني**، التي تتكامل لتشكل عنده **«علم الأدب»**.

ومع ذلك، فالسكاكي، حتى في قسمه الثالث من المفتاح، لم يكن بحال مستحقاً لما شنه البلاغيون المحدثون والمجددون عليه من هجوم، فلقد أصبحت البلاغة بفضل ما أنجزه من عمل علماً منضبطاً، وصيغت قواعدها صياغة تهيئها لتكون وسيلة فنية دقيقة، وشريكاً فاعلاً في الصياغة العلمية للدرس النقدي والأسلوبي. ولكن خَلَفَ من بعده خَلْفٌ هم بين مبهور منقطع الأنفاس، قصاراه الشرح أو التلخيص أو التحشية أو التقرير، وبين ضَيِّقٍ صدره بالصيغة العلمية المنضبطة لعلوم البلاغة، يريدها سائبة هائمة بلا زمام، متترساً بالذوق والحس الجمالي الذي هو في زعمه غير قابل للتعليل، هارباً بالبلاغة من ميدان العلم إلى مجال الفن. وعندنا أن الخلط بين الأمرين غير محمود، فالأدب فن، ولكن دراسة الأدب يجب أن تكون علماً بشروط العلوم الإنسانية[٧١]، وهو ما سَبَقَنا الإمام إلى تقريره بما دعا إليه، وأبان عنه من ضرورة قيام علم الأدب على الاختصاص المتعدد، وانضباط طرق التحليل. وإذا كانت **«البلاغة العربية»** قد عاشت بعد السكاكي أزمتها الخانقة، وما برحت تعيشها، فليس المخرج من أزمتها في **«هجر المدرسة العلمية، وتأثيل المدرسة الفنية»**؛ إذ من المحالات المعرفية أن يُدرس فَنٌّ بِفَن. أما إذا كانت الغاية هي تربية الذوق وإرهاف الإحساس بالجمال، وتهيئة الشادين للتجويد والإتقان في فنون القول، فإن القراءة والممارسة لمتخيَّر المنظوم والمنثور فيهما لمبتغي ذلك غَنَاء وأي غناء. وما كان زهير والنابغة وأضرابهما يوماً في حاجة إلى قراءة **«البلاغة»** ليكونوا مْن الفرسان المقدمين في ميدانها.

٨/ ٠ تقويم لساني للبلاغة العربية

لم يقدر للصيغة التي دعا إليها السكاكي في المفتاح أن تلقى ما هي جديرة به من الرواج والقبول العلمي، ولم تذع شهرته في الآفاق إلا من خلال القسم الثالث من كتابه، واستقرت صورة البلاغة على الوجه الذي ظهرت به في المفتاح وشروحه وتلخيصاته حتى عصرنا هذا. ومهما يكن لنا من مآخذ على هذه الصورة فإنها في رأينا الصورة الوحيدة التي يمكن الانتفاع بها في المبحث الأسلوبي اللساني.

ولا ينفي إيماننا بهذه الحقيقة، ودفاعنا عن الإمام السكاكي، وردنا لكثير مما وجه إليه من ألوان النقد أن الانتفاع بالبلاغة العربية في المبحث الأسلوبي اللساني يتطلب إعادة النظر في كثير من أوضاعها وتصوراتها وتصنيفاتها، ويقتضي في الوقت نفسه أن نُقوِّم «البلاغة» تقويماً لسانيّاً[٧٢] تتحدد به مسوغات المباينة المعرفية القائمة بينها في صورتها الموروثة وبين الأسلوبيات اللسانية، كما تتحدد به الصورة المثلى التي يتحقق بها الانتفاع من خلال تجاوز هذه المباينة المعرفية وتلافي أسبابها.

إن المبحثين يجتمعان على فحص مادة واحد هي لغة الأدب، ولكنهما يختلفان فيما وراء ذلك اختلافاً كبيراً من وجوه عدة نجملها فيما يأتي:

الوجه الأول:

مادة البلاغة العربية هي الشواهد المتفرقة والأمثلة المجتزأة، فهي بلاغة الشاهد والمثال والجملة المفردة، إذا استثنينا مبحث الفصل والوصل الذي يعالج قواعد الربط مابين جملتين. وغنيّ عن البيان أن الدرس الأسلوبي

اللساني يستحيل أن يتخذ مادة فحصه من الشاهد والمثال، والبديل لذلك عنده معالجة نص أو خطاب أو مدونة corpus تشتمل على مجموعة من النصوص يجمع بينها جامع من مؤلف، أو موضوع، أو فن أو عصر.

الثاني:

الوحدة التصورية المعتمدة في التحليل عند البلاغيين هي **«الفن البلاغي»**، سواء انتسب إلى المعاني أو البيان أو البديع، فمن الفن البلاغي ينطلق عالم البلاغة ليعرّفه، ويورد شواهده، ويحدد أقسامه، أما في الأسلوبيات اللسانية فإن **«الخاصية الأسلوبية»** هي الوحدة التصورية المعتمدة في التحليل، وهذه تفارق الفن البلاغي في أنها ليس لها وجود مطلق خارج النص، أي أنها لا تعد خاصة أسلوبية إلا إذا كانت داخل النص، وكانت مظهراً من مظاهر تميز التشكيل اللغوي فيه.

الثالث:

لا تعد الخاصية أسلوبية بمجرد وجودها في النص، إذ إن النظر إليها بهذا الاعتبار يرتبط بالشيوع والندرة النسبيين، ومن ثم كان البعد الإحصائي جزءاً من ماهيتها. أما **«الفنون»** في البلاغة فهي قائمة يتساوى جميع مفرداتها في فرص ورودها من جهة الإمكان العقلي.

الرابع:

علوم البلاغة تعالج الإمكانات التعبيرية في اللغة من جهة قواعدها، أما الفحص اللساني الأسلوبي فموضوعه الكلام والأداء.

الخامس:

تختص علوم البلاغة بفحص نوع بعينه من الكلام هو **«الكلام الأدبي»**. أما الفحص الأسلوبي اللساني فيمتد ليشمل أي جنس من أجناس الكلام. والنص الأدبي هو واحد من جملة أنواع من النصوص بالنسبة له، وإن كان من أكثرها تميزاً. ويرتبط هذا الفارق بينهما باستراتيجية البحث في كل منهما، فبحث الظاهرة الأدبية هي غاية البلاغيين، وبحث الظاهرة اللسانية هي غاية اللسانيين، وما الظاهرة الأدبية بالنسبة لهؤلاء إلا واحدة من تجليات الظاهرة اللسانية لا غير.

السادس:

تتجه علوم البلاغة في اختيار مادة فحصها وجهة اصطفائية في الأعم الغالب؛ أي إلى الجيد والمتميز من الكلام الأدبي. أما في المبحث الأسلوبي اللساني؛ فللنص المحكوم عليه بالرداءة أهمية لا تقل عن النص المحكوم له بالجودة؛ ذلك أن ظاهرة التميز الأسلوبي واردة في الصنفين، كما أن قوانين الأدبية عند الأسلوبي اللساني لا تتضح إلا باعتبارهما جميعاً في أقصى تحققاتهما، وفيما يقع ما بين طرفي التحقق من درجات متفاوتة.

السابع:

غاية البلاغة تشريعية تعليمية عملية، أما غاية الأسلوبيات اللسانية فهي بحثية تشخيصية وصفية (لا بالمفهوم المذهبي ضرورة). وينشأ عن ذلك أن مبحث القيمة أصل عند البلاغيين، وتبع عند اللسانيين. والتقويم كثيراً ما يأتي سابقاً على النظر البلاغي، ولكنه في النظر الأسلوبي لاحق في الأعم الغالب.

الثامن:

الأساس المنهجي الضابط لتصنيف علوم البلاغة وحصر فنونها وتعريفها وتحديد أنواعها هو المنطق الأرسطي (أي علم الحد والاستدلال)، واشتركت مع البلاغة في ذلك علوم كثيرة منها ما هو حادث وما هو ذو أرومة عريقة في العربية، أما الأسلوبيات اللسانية فقد تحدد مجالها، وتشكلت تصوراتها في إطار اللسانيات بعد أن اشتد ساعدها، واستطاعت أن تشهر استقلالها العلمي بالتخلص من التبعية المنهجية، بل أن تقوم في تاريخ العلوم الإنسانية بدور مؤثر في التوجهات البحثية والفلسفات المنهجية[٧٣].

التاسع:

تعترف الأسلوبيات اللسانية بإمكان بحث ظواهر الأسلوب بحثاً آنيًا synchronic أو زمانيًا diachronic فيما يسمى **بالأسلوبيات السكونية** static stylistics **والأسلوبيات الحركية** dynamic stylistics[٧٤]، أما الطابع الغالب على البحث البلاغي فهو **اللازمانية** achronism. والأسلوبيات اللسانية بهذا التصنيف أقرب إلى خدمة مجالات كثيرة أخرى من الدرس الأدبي كالنقد وتاريخ الأدب.

العاشر:

يغلب على تقسيم علوم البلاغة وترتيب مباحثها وطرق الفحص فيها **الطابع التفتيتي** atomism، ونعني به تجزيء الظاهرة الواحدة، وغياب إدراك العلاقات النظامية بين الظاهرات، وانعدام مفهوم المنظومة التحليلية في الفحص، على حين تغلب تصورات **البنية** structure **والنسق** system

والعلاقاتية relationism والتوزيعية distributionism وقواعد التحويل transformational rules على اتجاهات لسانية مختلفة في دراسة الأسلوب.

والجامع بين هذه الاتجاهات هو الخروج من التفتيتية التي ميزت لسانيات القرن التاسع عشر وما قبلها إلى النسقية التي تميز مباحث اللسانيات الحديثة، ومنها المبحث الأسلوبي.

وإذا اعتبرنا ذلك علمنا مدى ما منيت به الدراسة الأدبية واللسانية في العربية من خسارة، حين ذهبت سدى جهود الإمام السكاكي لإقامة «علم الأدب» على أساس من إعمال منظومة تحليلية ذات بنية منهجية صارمة، ولم تجد من الخالفين من يتابعها ويمحصها، ففات العربية بذلك - في رأينا خير كثير.

الحادي عشر:

لم يكن لعلوم البلاغة مندوحة من الاعتماد على نحو الجملة sentence grammar (أو لسانيات الجملة sentence linguistics) وهي الدراسة اللسانية التي تعتمد الجملة (أو الكلام بمصطلح النحو العربي) بوصفها أكبر وحدة قابلة للتحليل. ومرجع ذلك إلى انحصاره في معالجة الشاهد والمثال، وقبوله لتفتيت الظاهرة الواحدة. أما الأسلوبيات اللسانية فقد انفتحت أمامها في العقود الثلاثة الأخيرة (والعقد الماضي خاصة) آفاق من البحث لا تحدها حدود، بتقدم طرق البحث في مجال نحو النص text grammar (أو اللسانيات النصية texual linguistics) حيث يجري تطوير وسائل التحليل اللغوي وإرهافها ورفع كفاءتها لتكون قادرة على معالجة العلاقات النحوية فيما وراء الجملة، وعلى وصف الخواص الأسلوبية التي تحقق الاستمرارية

البنيوية للنص structural continuity، ووسائل السبك اللغوية cohesion ومظاهر الحبك المضمونية coherence. وثمة طرز لتحليل النص تمد اهتمامتها لتشمل ما هو أوسع مما سلف ذكره بمناقشة النص في سياق التواصل الشعري poetic communication، من حيث الإنتاج production والاستقبال reception، والعوامل الشعرية الاجتماعية sociopoetic، والنفسانية psycho - poetic التي تؤثر في النص أو الخطاب(٧٥). تلكم الوجوه التي أسلفنا بيانها تقطع بأن «البلاغة العربية» لا يمكن أن تجد لها نصيباً في تشكيل الدرس الأدبي المعاصر إلا من خلال تجاوز الأسباب الموجبة للمباينة المعرفية بينها وبين الأسلوبيات اللسانية، وهذا التجاوز لابد في الوقت نفسه من أن يصحبه حركة مواكبة من اللسانيات العربية تكون بها ظهيراً قويًا للدرس النصي عامة، ولدراسة النص الأدبي خاصة، وبذلك تتصل الأواصر بين الدرس اللغوي والبلاغي في التراث والدرس الأسلوبي واللساني المعاصر على نحو تتجدد به الأصالة، ويتحول به التراث إلى قوة فاعلة في وعينا بالظاهرة الأدبية.

غير أن الوجه الآخر من القضية لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا. إن «البلاغة العربية»، ولاسيما في صيغتها التي قام كثير من علمائنا بِحَثْوِ التراب في وجهها ورجمها بحجارة المعاصرة، ما برحت قادرة على أن تقدم للدرس الأسلوبي اللساني زاداً وفيراً من التصورات وطرق التحليل يمكنه بإعادة صياغتها أن يُحْكِمَ بها وسائله الفنية في مقاربة النصوص، وذلكم عندنا هو خيرٌ عُقبىً من الاستسلام المطلق للدوار العلمي الذي أصاب وعينا وتجلى في كثير من دراساتنا للنص الأدبي. وسنحاول الآن أن نقدم حاشية عصرية على صيغة السكاكي نتحسس بها الطريق إلى الكيفية التي يمكن بها أن نعيد

تشكيلها بحيث تتجاوز أسباب المباينة المعرفية بينها وبين الأسلوبيات اللسانية، وتصبح مكوناً فاعلاً من مكوناتها القادرة على مقاربة النص الأدبي على نحو علمي منضبط.

٩/ ٠ حاشية عصرية على «مفتاح العلوم»

نود الآن أن نستصفي من صيغة السكاكي - التي سبق أن عرضنا لها بالتفصيل في الفقرة السابعة من هذا البحث - جانبين سنجعلهما هنا موضع النظر.

الجانب الأول:

يتصل بالصيغة الكبرى التي سماها السكاكي **«علم الأدب»** وجعلها منظومة تحليلية تتألف من مكونات ثلاثة، هي علم الصرف، وعلم النحو، وعلم المعاني والبيان، مع مقدمة صوتية تسبق الصرف، ومكملات تابعة لعلم المعاني تقوم مقام العلوم المساعدة تتمثل في علمي الحد والاستدلال وعلم الشعر.

الجانب الثاني:

هو الصيغة الصغرى، وتتمثل في علم المعاني بمكوناته الثلاثة وهي: خواص التراكيب والمبحث البياني والمبحث التحسيني. والصيغة الصغرى - كما هو واضح - فرع من الصيغة الكبرى؛ وقد وضع لها المتأخرون مصطلح **«علم البلاغة»**، كما أطلقوا على البحث التحسيني اصطلاحاً اسم **«البديع»**، وقد لقيت الصيغة الصغرى منهم من العناية ما أمات الصيغة الكبرى وعفّى عليها.

لكننا إذا استحيينا تلك الصيغة المماثة وتفحصناها وجدنا فيها وعياً من السكاكي بالمفهوم الذي يطلق عليه بعض الأسلوبيين المعاصرين **مؤخر الصورة** backgrounding في مقابل **مقدم الصورة** foregrounding. وبيان ذلك أن الصرف والنحو يوفران لنا في التحليل ما سماه السكاكي **«أصل المعنى مطلقاً»**[٧٦]، وهو ما يمكن تسميته **«خلفية التحليل»**، على حين يتولى علم المعاني (بشعبه الثلاث المكونة للصيغة الصغرى) إمدادنا **بمُقَدَّم التحليل**. ويكاد هذا الاستنتاج أن يوافق صريح قول الإمام في معرض التمييز بين النحو وعلم المعاني، وترتيب الأوليات بينهما: **«إن التعرف لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة»**[٧٧]. هذا، إلى نصوص أخرى مبثوثة في تضاعيف الكتاب تعبر عن الفكرة نفسها.

والصفة الجامعة للصيغتين هي وقوعهما تحت ما يمكن أن يسمى **«أسلوبيات اللغة»**، وهو المبحث الذي يعالج الطاقات الأسلوبية التعبيرية الكامنة والمحتملة في لغة بعينها. وهذه الطاقات هي المادة الغفل التي يعمل فيها المنشىء بالتشكيل ليصوغ النص تبعاً لقدراته واختياراته والمحددات المقاماتية (البراجماتية) التي تحكم إنتاج النص واستقباله. وهذه الصفة الجامعة للصيغتين هي في الوقت نفسه صفة مائزة لهما من الأسلوبيات الذاتية أو **(أسلوبيات النص)**، ونعني بها التحققات الأسلوبية ممثلة في نوع بعينه من نصوص اللغة. وباعتبار ما سبق يمكن الانطلاق من صيغتي السكاكي وتكميلهما لتمييز مستويات ثلاثة تقع متوازية ومترابطة في المعالجة اللسانية الأسلوبية على النحو الآتي:

مستويات المعالجة في الأسلوبيات اللسانية

المستوى الأول لسانيات النص	المستوى الثاني لسانيات النص الأدبي	المستوى الثالث لسانيات نص أدبي متعين
عام أسلوبيات لغة	خاص أسلوبيات نوعية	أخص أسلوبيات متعينة
مستوى الصوتيات phonology	علم الصوتيات الشعرية poetic phonology	علم الصوتيات الأسلوبية
مستوى الرسم graphology	علم الرسم الشعري poetic graphology	علم الرسم الأسلوبي
مستوى الصرف morphology	علم الصرف الشعري poetic morphology	علم الصرف الأسلوبي
مستوى التراكيب syntax	علم التراكيب الشعرية poetic syntax	علم التراكيب الأسلوبية
مستوى الدلالة semantics	علم الدلاليات الشعرية poetic semantics	علم الدلاليات الأسلوبية
مستوى المقاميات pramgmatics	علم المقاميات الشعرية poetic pragmatics	علم المقامات الأسلوبية

وإذا تجاوزنا عن فكرة لسانيات النص، وهي فكرة ليست مطروحة حتى الآن فضلاً عن أن تطرح في القديم، وتأملنا المجالات التي أسهمت فيها نظرية

السكاكي بنصيب - فسنلحظ أنها مست محددات مهمة في دراسة أسلوبيات اللغة وأسلوبيات النص الأدبي.

ونكون مسرفين على أنفسنا وعلى الإمام العظيم لو تصورنا منه معالجة شاملة أو مَرْضِيةً لنا من جميع الوجوه، لكن ذلك لا ينبغي أن يغمطه حقه في الريادة والكشف.

وسنحاول الآن أن نقوم بتوزيع لمكونات المنظومة التحليلية في المفتاح على الجدول السابق لتتبين موقعها منه:

أولاً : في مجال أسلوبيات اللغة

الصوتيات، والصرف، والنحو (النظم)

ثانياً : في مجال أسلوبيات الأدب

الصوتيات الشعرية (العروض والقوافي)، والتراكيب الشعرية (علم المعاني)، الدلاليات الشعرية (البيان)، والمقاميات الشعرية (مقتضى الحال).

ثالثاً : في مجال الأسلوبيات المتعينة

تحليلات متفرقة لشواهد نصية ولاسيما من القرآن الكريم.

عالج السكاكي هذه المجالات المهمة من **«علم الأدب»**، لكن ثمة مظاهرَ من عدم الاتساق بين توزيع المجالات والفنون في مفتاح العلوم وهذا المخطط الإجرائي الذي قدمناه. والحق أن جانباً كبيراً من مظاهر عدم الاتساق في التوزيع يعود إلى أن الغاية التعليمية التشريعية التي حكمت رؤية الإمام لعلم الأدب جعلته ينصب لأقسام العلوم التي اقترحها أهدافاً وغايات مثل **«الاحتراز من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»** (في علم

المعاني)، و «الاحتراز عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه» (في علم البيان)، هذا بالإضافة إلى غاية الغايات وهو بحث قضية الإعجاز. أما المخطط الإجرائي الذي قدمناه فإنه يعتمد فكرة المستويات التحليلية أساساً للتصنيف. وعلينا إذا أردنا أن نوزع مكونات الصيغة الصغرى على مستويات المخطط المقترح أن نُجِلّ أنفسنا من الالتزام بالأسوار التي أقيمت بين العلوم البلاغية في «مفتاح العلوم» وشروحه وتلخيصاته، وحينئذ تبدو تفاصيل الصورة أكثر ثراء ووضوحاً ولاسيما إذا اعتبرنا توسع البلاغيين بعد السكاكي في التماس فنون البديع، وسكّ المصطلحات المناسبة لها، ولنتأمل صورة التوزيع المبدئية الآتية بعد أن أضفنا فنوناً أخرى وردت عند غير السكاكي (لاسيما في الإيضاح).

١ - علم الصوتيات الشعرية، وتشمل:

بعض أنواع الجناس التام والناقص، السجع، القلب، التشريع، لزوم ما لا يلزم، العروض، القوافي.

٢ - علم الرسم الشعري ويشمل:

أنواعاً من الجناس المركب والمتشابه والمفروض، الفنون البديعية القائمة على التصحيف أو التحريف، الأشكال الهندسية البديعية.

٣ - علم التراكيب الشعرية ويشمل:

خواص التراكيب من حيث التنافر وعدمه، التعقد النحوي، جميع مباحث علم المعاني، المجاز بالحذف (من مباحث البيان)، الجانب التركيبي من المقابلة، التفويف، العكس، اللف والنشر، الابتداء والتخلص والانتهاء،

الجمع، التفريق، التقسيم، الجمع مع التفريق، الجمع مع التقسيم، الجمع مع التفريق والتقسيم، رد الأعجاز على الصدور (من مباحث البديع). كما يشمل أيضاً البعد التركيبي من الاستعارة والتشبيه، والمجاز المرسل (من علم البيان).

٤ - الدلاليات الشعرية ، وتشمل:

البعد الدلالي من التشبيه والاستعارة والمجاز المرسل والكناية، (من علم البيان)، كما تشمل الطباق، التدبيج، مراعاة النظير، تشابه الأطراف، إيهام التناسب، الإرصاد، المشاكلة، الرجوع، التورية، الاستخدام، التجريد، المبالغة، التبليغ، الإغراق، الغلو، المذهب الكلامي، حسن التعليل، التنويع، تأكيد الذم بما يشبه المدح، تأكيد المدح بما يشبه الذم، الاستتباع، الإدماج، التوجيه، القول بالموجب، سوق المعلوم مساق غيره (تجاهل العارف)، الهزل الذي يراد به الجد، كما تشمل أيضاً البعد الدلالي من المقابلة، التفويف، العكس، اللف والنشر، والجمع والتفريق والتقسيم... إلخ.

٥ - المقاميات الشعرية:

وتمثل فكرة مقتضى الحال عند السكاكي مشروعاً طيباً يمكن الانطلاق منه وإعادة النظر فيه لصياغة طراز يتسم بالدقة والشمول، في ضوء **نظرية التواصل الشعري** poetic communication، واللسانيات النفسانية والاجتماعية.

وتشمل فكرة مقتضى الحال عند الإمام جوانب ثلاثة:

الأول: تفاوت مقامات الكلام بحسب مقاصده.

والثاني: تفاوت مقامات الكلام بحسب المخاطب.

والثالث: تفاوت مقامات الكلام بحسب سياق المقال.

والأولان من هذه الثلاثة هما من طبيعة غير لسانية، أو مما نؤثر تسميته **باللسانيات البرانية** meta linguistics، أما الثالث **فلساني خالص** proper linguistic. ويبدأ الإمام كلامه في هذا الخصوص بالتنبيه إلى أهمية اعتبار مقتضى الحال في علم المعاني فيقول: **«ولا يتضح الكلام في جميع ذلك؛ اتضاحه إلا بالتعرض لمقتضى الحال، فبالحريّ أن لا نتخذه ظهرياً»**(٧٨). ثم يشرع في الإبانة عن الجانب الأول من فكرته وهو تفاوت مقامات الكلام بحسب مقاصده، فيقول:

> **«لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد يباين مقام الهزل»**(٧٩).

أما عن تفاوت مقامات الكلام بحسب المخاطَب فتقول عبارة الإمام:

> **«وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي. ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»**(٨٠).

ويُبينُ الإمام عن تفاوت مقامات الكلام باعتبار سياق المقال، وهو الجانب اللساني الخالص في فكرة مقتضى الحال، بقوله:

> **«ثم إذا شرعت في الكلام، فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، وكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول، وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال»**(٨١).

هذه الصورة بمفرداتها وتفاصيلها الثرية تجعل من الصعب على الأسلوبيات اللسانية أن تضحي بها أو تتجاهلها، وجميع هذه الفنون التي جهد الإمام السكاكي وخالفوه في تحديدها، وتوصيفها، والاستشهاد لها هي - عندنا - خصائص أسلوبية بالقوة، قابلة لأن تكون مادة للتشكيل في النص الأدبي، وقابلة لأن يعاد فيها النظر بحيث نشكل منها سُلَّماً تحليليّاً يمكن اعتماده في الفحص الأسلوبي للنصوص وتشخيصها. وإذا أضفنا إلى ذلك أيضاً النموذج المستفاد من الصيغة الكبرى التي اقترحها السكاكي تحت مصطلح **«علم الأدب»** أمكن لنا أن نقدر التراث البلاغي الذي وصل إلينا حق قدره، وأن نفيد منه أقصى إفادة ممكنة، وأن نكمل نواقصه، أما الآفاق التي علينا أن نستشرفها فتتمثل في أمرين:

أولهما : الانتقال بالتحليل اللساني من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص.

ثانيهما : وصل الأسلوبيات اللسانية بالأبوين الشرعيين لها وهما: اللسانيات من جهة، والشعرية poetics من جهة أخرى. وفيما يتصل بعلاقتها باللسانيات يقودنا المبحث الأسلوبي إلى الإسهام المتميز في تشكيل نظرية التنوعات اللغوية ونظرية النحو العام، أما علاقتها بالشعرية فتقدم لنا زاداً طيباً في مجالَيْ التفسير والتقويم للظواهر الأسلوبية، كما أن الدرس الأسلوبي اللساني رافد من أهم روافد الشعرية النظرية theoretical poetics، وهو بالإضافة إلى روافد أخرى مثل **الشعرية النفسانية** psycho poetics **والشعرية الاجتماعية** socio - poetics، ضمانٌ علميٌ للوصول إلى كشوف ذات شأن في مجال تفسير الظاهرة الأدبية التي تضطلع بدراستها **«الشعرية»**، وهو العلم الذي

يشمل منظومة العلوم الامبريقية والنظرية، المنصرفة إلى دراسة نصوص الأدب سواء من **الناحية الآنية** synchronic **أو الزمانية** diachronic[٨٢].

١٠/ ٠ خاتمة وضميمة

نَصبت هذه الدراسة لفحص مشكل العلاقة المعرفية بين علم ذي أرومة عريقة في تراث العربية والأسلوبيات اللسانية بما هي علم مستفاد. وقد طرحت الدراسة في فاتحتها عدداً من الأسئلة لالتماس جوابات عليها. وها نحن أولاء في هذه الكلمة الخاتمة نورد التحصيل بعد التفصيل:

عالجت الدراسة بالعرض الناقد تصنيف أهل العلم من المحدثين لاتجاهات البحث البلاغي، وكيف خايروا بين هذه الاتجاهات، فحظيت الصيغة التي اقترحها الإمام أبو يعقوب يوسف السكاكي بأوفى نصيب من المآخذ والاعتراضات، حتى ذهب السكاكي وكتابه **«مفتاح العلوم»** كلاهما بإثم ما أصاب البلاغة العربية من عقم وجمود. وقد انتهينا من المدارسة إلى أمور أهمها:

(١) أن الصيغة التي اقترحها السكاكي هي أوفق الصيغ وأوفرها حظّاً من النجاح لتكون طرفاً تراثيّاً في الحوار مع الأسلوبيات اللسانية المعاصرة بفضل ما تحقق على يده من إنجاز تحولت به البلاغة من أنظار وآراء وملاحظ إلى علم منضبط.

(٢) أن وزر العقم والجمود لا يقع على السكاكي بقدر ما يقع على الخالفين؛ فالجمود نعت موافق للمعالجات اللاحقة لا للمشروع التنظري والتطبيقي الذي تضمنه **«مفتاح العلوم»**.

(٣) أن الخالفين عمدوا إلى الكتاب فجعلوا «**المفتاح**» عضين، واجتزؤوا ثالث أقسامه، وغفلوا عن تآخذ مباحثه التي أراد بها السكاكي تأسيس «**علم**» للأدب.

(٤) أن الثلاثية التي تضمنها «**الكتاب**» قد أسيء فهمها عند الخالفين، فآلت إلى **المعاني والبيان والبديع**. وقد غطّى هذا الفهم الغالط على الثلاثية الأصيلة التي أمكن استنباطها؛ وهي **الصرف والنحو والمعاني**، والبيان فيها شعبة من علم المعاني. أما ما سوى ذلكم مما تضمنه الكتاب كعلم الحدّ والاستدلال والعروض والقوافي فإنما هي علوم مساعدة ورافدة لهذه الثلاثية المنهجية التي ارتضاها السكاكي في مفتاحه.

(٥) قامت الدراسة بتشخيص لأهم وجوه التمايز بين المبحث البلاغي التراثي، والأسلوبيات اللسانية لنهتدي من ذلكم إلى كيفيات الانتفاع بهذا التراث العظيم في رسم قسمات وسمات واضحة لمشروع أسلوبي لساني عربي معاصر، يستمد روافد زكائه ونمائه من جذوره الضاربة في تربة التراث، ومن المنجز اللساني الحديث في آن.

ولا يفوتنا في الختام أن ننبه إلى أن «**مفتاح العلوم**» جدير بقراءات أُخَر تستقصي ما يندرج تحت ثلاثية صيغته الكبرى من تفصيلات قادرة على إثراء ما نقترحه من حوار معرفي لا يعرف القطيعة بين تراث العربية وعلوم العصر. ولعل ذلك كائن منّا في قابل إن شاء الله.

كانت تلكم هي الخاتمة وفيها تحصيل لما أسلفنا من التفصيل. أما الضميمة فتنصرف إلى جلاء بعض الشُّبَه التي تضمنها تعليق لبعض فضلاء الباحثين[٨٣] على هذه الدراسة في الصورة التي ظهرت بها أول مرة[٨٤].

وها نحن أولاء نوردها واحدة واحدة بلفظها، ثم نعقب عليها بما نراه صواباً، والله أعلم.

(١) يقول صاحب الاعتراض:

«إن المبحث البياني تجده قائماً في ما يسميه [يعني كاتب هذه الدراسة] الصيغة الكبرى والصيغة الصغرى، دون أن نتبين سبباً لهذا الفصل».

قلت:

معلوم أن الشيء قد يضاف إلى جهتين باعتبارين مختلفين. والصيغة الكبرى التي نزعمها لكتاب مفتاح العلوم هي ثلاثية الصرف والنحو والمعاني. والمبحث البياني قائم في هذه الصيغة بما هو شعبة لا تنفصم من علم المعاني، أما الصيغة الصغرى للكتاب فتتمثل في ثلاثية المعاني والبيان والبديع. والمبحث البياني فيها قسيم قائم برأسه. وليس ذلك بمستغرب في تصنيف العلوم. وقد بيَّنا ذلك وضربنا له الأمثال. ولمزيد من الإيضاح نقول: إن الصوتيات النطقية - على سبيل المثال - هي شعبة من علم الصوتيات لا تكون قسيماً إذا اعتُبِرت المنظومة الكبرى لعلوم اللسان، وتكون قسيماً بالإضافة إلى المنظومة الصغرى لعلوم الصوتيات.

وما أوردناه في أمر هذا التصنيف لا يعاند نصوص الإمام في المنطوق والفحوى. ومعاودة القراءة - في تلبث وعلى مُكْث - كفيلة إن شاء الله بجلاء الشبهة وحل الإشكال.

(٢) ثم إنه يقول:

«الأهم من هذا أنه يعود بنا [يعني أيضاً كاتب هذه الدراسة] في تقسيمه المجمل والخالي كما ذكرنا من كل انضباط منهجي إلى التقسيم

الجاري به العمل في المبحث الألسني وهو الصوتيات، فالفونولوجيا فالموفولوجيا [كذا] **فالنظم** [التركيب] **فالدلالية»**.

قلت:

من يقرأ عنوان هذه الدراسة يعلم علماً ليس بظن أن مبحث **«الأسلوبيات اللسانية»** linguistic stylistics هو المُعْنىٰ بالنظر في هذه العلاقة المعرفية لا غيرها من ضروب البحث الأسلوبي. وقيد **«اللسانية»** واضح مستعلن في المعالجة كلها من أولها إلى آخرها. والغاية من الدراسة هي التحرير اللساني لمبحث **«الخصائص الأسلوبية»**، والحؤول بها من التشعث والانتشار في مظهرها البلاغي القديم إلى الضبط والتقييد في مظهرها اللساني المعاصر. ولا يكون ذلك إلا برجع النظر في تصنيفها على نحو يلائم ما جرى عليه العمل في منظومة البحث الألسني.

وذلكم في رأينا تقدمة ضرورية للفحص الأسلوبي عامة، والأسلوبي الإحصائي خاصة.

(٣) ثم إنه يقول:

«وقد يكون من أظهر مواطن الغرابة إدراجه الدلالة الأدبية (؟) [قلت: والاستفهام من عنده، وله الحق فيه][٨٥] **مفاهيم يستحيل تطبيقها على آثار من الأدب الحديث المشهود لها بالجودة بالطريقة التي عالج بها القدماء أدبهم من قبيل: تأكيد الذم بما يشبه المدح (وعكسه) والتدبيج والمبالغة والمذهب الكلامي وحسن التعليل والقول بالموجب»**.

قلت:

لجلاء وجه الشبهة في ما تقدم يلزم استصحاب ما أوردناه من رد على الاعتراض السابق؛ فالمقصود هو - مرة أخرى - سلك فنون البلاغة

المشعثة في سلك المنظومة اللسانية المعاصرة، ونسبة كل منها إلى المستوى التحليلي المناسب لها؛ فالمشروع في جوهره محاولة تنظير للعلاقة المعرفية والمنهجية بين طرفين هما: البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية. هذا، ويلزم مما سبق اعتبار أمور:

أولها : ليس يطعن على هذه الدراسة من جهة الغاية المبتغاة منها غياب بعض فنون البلاغة من أعمال بعض المحدثين. فالإطار المقترح تنظيري يستوعب في مقولاته وإجراءاته النصوص قديمة كانت أو حديثة.

ثانيها : إعمال النموذج المقترح في دراسة النص القديم لا يلزم عنه بالضرورة اتباع رسوم القدماء في معالجة النصوص؛ فقد يعالج نص قديم بمقاربة معاصرة، كما قد يعالج نص معاصر بمقاربة قديمة؛ إذ الجهة بين المادة وطرق المقاربة لا محالة منفكة.

ثالثها : ليست الأسلوبيات اللسانية من العلوم التي لا تفتح أبواب فردوسها إلا للنص المحكوم له بالجودة؛ فالتقويم الاصطفائي ليس شرطاً معتبراً في هذا النوع من المدارسة، بل إنه ليتجاوز دائرة النص الأدبي - جيداً كان أو رديئاً - إلى كل نص قابل للفحص.

رابعها وآخرها: كثير مما اعترض عليه الباحث من فنون البلاغة، زاعماً امتناع تطبيقه على **«آثار الأدب الحديث المشهود لها بالجودة»** - كان ولا يزال فاعلاً في تشكيل النص الأدبي قديمه وحديثه. واعْتَبِر ذلك في تأكيد المدح بما يشبه الذم (وعكسه)؛ فهما من التقنيات الأسلوبية الشائعة الاستخدام في لغة السخرية على سبيل المثال، كما أن المذهب الكلامي أصل من أصول المذهب الشعري عند عدد من أعلام الشعر العربي في القديم كابن الرومي والمتنبي.

وإذا كانت الغاية المبتغاة هي تأصيل العلاقة في صيغةٍ مفارقةٍ لأعيان النصوص، وقادرةٍ على استيعابها في ضروبها المختلفة، فليس من المنهجية في شيء أن يُحتج على تلك الصيغة بحضور بعض مفرداتها في نصوص دون نصوص.

وأقول:

لعلي أَبَنْتُ جهدي عن أنظاري فيما أورده الباحث الفاضل من أوجه الاعتراض؛ فذلكم عندي هو تأويل ما لم يستطع عليه صبراً. وليس يخفى عليَّ أن ما انتهيت إليه من اجتهاد إنما هو قول معروض على أهل العلم والاختصاص، وما من قول يجري على لسان بشر أو قلم كاتب إلا وهو مناط للنقد، ومظنة للأَخْذ والتَّرك، فمن النَّصفة ألا أتوقع لقولي هذا أن يقع موقع القبول من أحد جملةً واحدة. ولكن ربما كان من النصفة أيضاً أن أزعم أن استدباره والإعراض عنه جملة واحدة، هو طريق لا ينقاد للسّالكها من غير جهد ومثاقفة ينتهيان به إلى رفض أو قبول، وإلى تعديل أو عدول.

أقول قولي هذا، وأُعْرِضُ عمّا سوى ذلك من مقدمات ساقها الباحث الفاضل، لا أراها إلا طافحة بالثقة الجامحة والعبارات الكاسحة. فهذه شنشنة نعرفها من أخزم، ولا يزال ذلك وأشباهه ميسماً ظاهراً مشهوداً على خرطوم أكثر شُداة العلم في أوليات عهدهم بالطلب.

الحواشي والمراجع

(١) من أمثلة هذا الصنف: «**تاريخ البلاغة العربية**» لعبدالعزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٠.

(٢) شوقي ضيف: «**البلاغة: تطور وتاريخ**»، دار المعارف، مصر، ط٢، بدون تاريخ، ص٣١٤.

(٣) أمين الخولي: «**البلاغة وأثر الفلسفة فيها**»، من كتاب: «**مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب**»، دار المعرفة، القاهرة، ط١، ١٩٦١، ص١٧٥.

(٤) أمين الخولي: «**من تاريخ البلاغة بين يدي تجديدها**»، من كتاب «**مناهج تجديد... ص ١٢٦. وأيضاً: «البلاغة وأثر الفلسفة فيها»، مناهج...**»، ص ١٥٩ - ١٦١.

(٥) أمين الخولي: السابق.

(٦) من بين هذه الكتب: «**البيان العربي**» لبدوي طبانة الذي ضمن كتابه بحثين أساسيين عن «البيان والإعجاز» و «البيان والأدب».

(٧) انظر كتابنا «**حازم القرطاجني ونظرية المحاكاة والتخييل في الشعر**»، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٠، ص ٥٩ - ٦٩.

(٨) يقول ابن رُشَيْد عن كتاب حازم: «ما وقفت على قوانينه ووعيتها، وإن كان ترك التمثيل، صار كل ما أقرؤه وأنظر فيه من كلام بليغ يصير كله أمثلة لتلك القوانين». انظر كتابنا عن «**حازم القرطاجني**» ص ٨٥ - ٦٨.

(٩) بدوي طبانة: «**البيان العربي**»، ص ٢٠٠.

(١٠) محمد عبدالمنعم خفاجي (محقق): **الإيضاح**، ٦/ ١٩٢.

(١١) أمين الخولي: **من تاريخ البلاغة بين يدي تجديدها**، «**مناهج تجديد...**» ص ١٢٩، ١٣٠.

(١٢) أمين الخولي: **«البلاغة وأثر الفلسفة فيها»**، **«مناهج تجديد...»** ص ١٧٥.

(١٣) شوقي ضيف: المرجع السابق ذكره، ص٢٩٦.

(١٤) السابق: ص ٣١٣.

(١٥) السابق: ص٢٨٨.

(١٦) أحمد مصطفى المراغي: **«تاريخ البلاغة العربية والتعريف برجالها»**، طبعة مصطفى الحلبي، ١٩٥٠، ص٣٢.

(١٧) أحمد الشايب: **«الأسلوب: دراسة بلاغية تحليلية في أصول الأساليب الأدبية»**، النهضة المصرية، ط٧، ١٩٧٦.

(١٨) لم نتمكن من الرجوع إلى كتاب **«فن القول»** فاعتمدنا في جميع نقولنا على كتاب **«مناهج تجديد»** الذي أسلفنا الإشارة إليه.

(١٩) أمين الخولي: **«من تاريخ البلاغة...»**، **«مناهج تجديد»**، ص ١٢٢.

(٢٠) بدوي طبانة: **«البيان العربي»**، ص ٢١٤.

(٢١) الخطيب القزويني: **«الإيضاح»**، ٥/ ١٣٥ - ١٤٩. وانظر أيضاً تحقيق خفاجي للخلاف بين السكاكي والخطيب حول المجاز العقلي **«الإيضاح»**، ١/ ١٢٢ - ١٢٤.

(٢٢) يذكر المراغي أن لأحمد الكاشاني كتاباً سماه: **«حل الاعتراضات التي أوردها الإيضاح على المفتاح»**؛ انظر المراغي: ص٣٤.

(٢٣) الخطيب، **الإيضاح**، ٥/ ١٣٥ - ١٤٩.

(٢٤) المراغي، ص ١١١.

(٢٥) السابق، ص ص ١١٤ - ١١٥.

(٢٦) أحمد مطلوب، **«بلاغة السكاكي»** ص١٢٥.

(٢٧) المراغي، ص ص ١١٥ - ١٢٠.

(٢٨) أحمد مطلوب: السابق.

(٢٩) السابق: ص ص ١٣٤ - ١٣٥، مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٣٧، ص ٢٠٢.

(٣٠) السكاكي: **«مفتاح العلوم»** ضبطه وشرحه نعيم زرزور (؟!)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣، ص ٤٢٩.

(٣١) الخطيب: **الإيضاح**، ٤/٦.

(٣٢) **المفتاح**: ص ٤٣٢.

(٣٣) المراغي: ص ٢٨.

(٣٤) ننبه هنا، مرة أخرى، إلى اعتمادنا على كتاب **«مناهج تجديد...»** لعدم تيسر الرجوع إلى **«فن القول»**.

(٣٥) أمين الخولي: **«من تاريخ البلاغة»**، في كتاب **«مناهج تجديد...»**، ص ١٢٨.

(٣٦) أمين الخولي: السابق، ص ١٢٧.

(٣٧) أمين الخولي: **«البلاغة وأثر الفلسفة فيها»**، في كتاب **«مناهج تجديد...»**، ص ١٧٥.

(٣٨) أمين الخولي: **«البلاغة، مثال لدائرة المعارف الإسلامية»** في كتاب **«مناهج تجديد...»**، ص ٢٦٧.

(٣٩) أمين الخولي: **البلاغة وأثر الفلسفة فيها، «مناهج تجديد...»**، ص ١٧٣ - ١٧٤.

(٤٠) **المفتاح**: ٤١٦.

(٤١) **المفتاح**: ٥١٢ - ٥١٣.

(٤٢) **المفتاح**: ٤١٦.

(٤٣) **المفتاح**: ١٦٩.

(٤٤) **المفتاح**: ٥١٢.

(٤٥) **المفتاح**: ٤١٦.

(٤٦) **الإيضاح**: ١/ ٦٣ - ٦٤.

(٤٧) Zelling Harris, "Discourse analysis", **Language** 28, 1952, 1, 30.

(٤٨) أمين الخولي: **«البلاغة وأثر الفلسفة»**، **«مناهج تجديد»**، ص ١٦٥.

(٤٩) السابق: ص ١٦٦ - ١٦٧.

(٥٠) أحمد الشايب: **«الأسلوب»**، ص ٤.

(٥١) مصلوح: **«حازم القرطاجني»**، ص٢١ - ٢٢.

(٥٢) **المفتاح**: ٤١٥ - ٤١٦.

(٥٣) **المفتاح**: ٤٢١ - ٤٢٢.

(٥٤) **المفتاح**: ٥.

(٥٥) **المفتاح**: ٧.

(٥٦) **المفتاح**: ٦.

(٥٧) **المفتاح**: ٧ - ٨.

(٥٨) **المفتاح**: ١٦٢.

(٥٩) **المفتاح**: ١٦٣ وما بعدها.

(٦٠) **المفتاح**: ٣٢٩.

(٦١) **المفتاح**: ٤٢٣.

(٦٢) **المفتاح**: ٤٣٢.

(٦٣) **المفتاح**: ٤٣٥.

(٦٤) **المفتاح**: ٤٣٢، ٤٣٥.

(٦٥) المراغي: ٢٨.

(٦٦) **المفتاح**: ٥١٤.

(٦٧) السابق.

(٦٨) **المفتاح**: ١١.

(٦٩) **المفتاح**: ١٣.

(٧٠) **المفتاح**: ٧٥.

(٧١) مصلوح: **«الأسلوب: دراسة لغوية إحصائية»**، ط ٣، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٦.

(٧٢) أردنا باستخدام النكرة المخصصة **«تقويم لساني»** دون التعريف أن نقرر فكرة نؤمن بها، وهي أنه ليس من حق أحد أن يتكلم باسم علم من العلوم كما أن هذه الصيغة تفتح الباب لأي تقويم لساني أو غير لساني يخالف ما ذهبنا إليه.

(٧٣) من فضول القول أن نعيد هنا الكلام في تأثير اللسانيات على الفلسفة وعلم الاجتماع والنقد والانثروبولوجيا من خلال تأثير المنهج البنيوي في البحث.

(٧٤) انظر مصلوح: **الأسلوب**، ص ٦١.

(٧٥) انظر:

Tun A. Van Dijk, "Some Aspects of Text Grammar, A Study in Theoritical Linguistics and Poetics", Mouton, The Hague - 1972, pp. 169 - 171.

(٧٦) **المفتاح**: ٧٥.

(٧٧) **المفتاح**: ١٦٣ - ١٦٤.

(٧٨) **المفتاح**: ١٦٨.

(٧٩) **المفتاح**: ١٦٨.

(٨٠) السابق.

(٨١) السابق.

(٨٢) Van Dijk, op. cit. p.169.

(٨٣) هو محمد الناصر العجيمي في أطروحته القيمة **«النقد العربي الحديث ومدارس النقد الغربية»**، نشر كلية الآداب - سوسة ودار محمد علي الحامي، تونس، ١٩٩٨، ص ص ٦٣٠ - ٦٣١.

(٨٤) ظهرت الصورة الأولى لهذه الدراسة في: **«قراءة جديدة لتراثنا النقدي»** المجلد الآخر، من إصدارات نادي جدة الأدبي، ١٩٩٠.

(٨٥) لم يكن الشأن المصطلحي قد استقر عندي لدى إنجاز هذا البحث عام ١٩٨٧ فجعلت من مصطلح **«الدلالة الأدبية»** مكافئاً للمصطلح poetic semantics الذي اعتمده فان دايك في كتابه **Some Aspects of Text Grammar**. وقد عدلت هنا إلى المصطلح الشائع **«الدلالة الشعرية»** لا عن تمام اقتناع به ولكنه أحسن الأقبحين. لذلكم قلت إن علامة الاستفهام التي أقحمها الباحث الفاضل اعتراضاً على المكافئ الأول جاءت في مكانها.